سُبُل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق

عدد خاص
يناير
2023

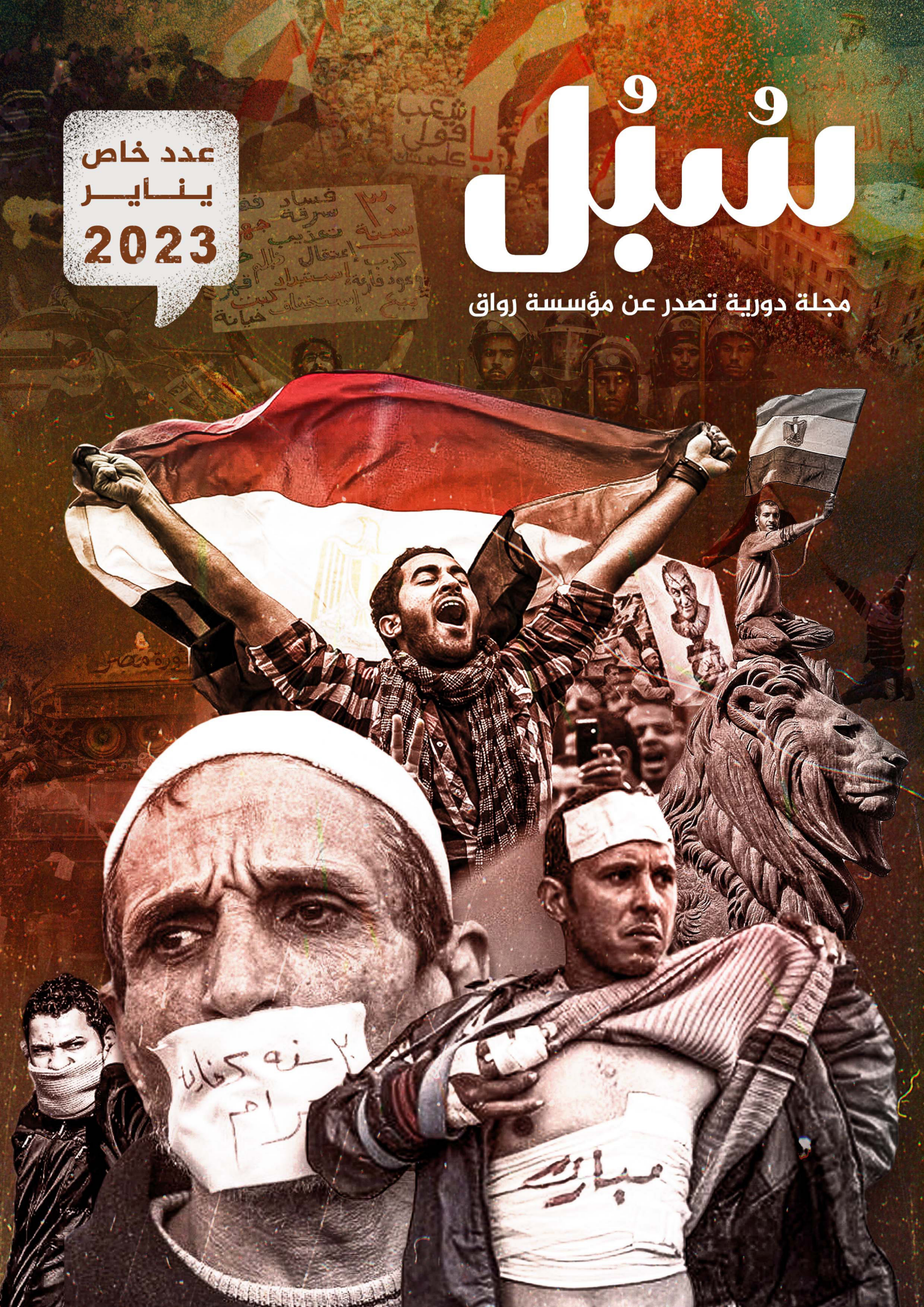

المحتوى

ثورة يناير.. السياقات والأسباب:

6 الجذور الاجتماعية والثقافية للثورات.. مصر نموذجا
عبد الوهاب محمد

14 مراجعة كتاب حازم قنديل جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة
معتصم أبوزيد

19 الربيع العربي بين الداخل والخارج.. قراءة في السياقات والأسباب
دعاء عويضة

25 قراءة في ثورة يناير وما بعدها
أحمد مولانا

30 الثورة والاجتماع البشري: مقارنة بين الربيع العربي والربيع الأوروبي
شروق أمين

ثورة يناير... الفواعل والتحولات:

37 ميدان التحرير: عن الفعل الثوري والذخائر السياسية
عبد الرحمن حسام

43 المثقفون وثورة يناير.. دروس من الماضي للمستقبل
أحمد مولانا

48 النخبة الثقافية وثورة يناير.. أوان عودة المثقفين للشارع
إبراهيم هلال

55 عقد على ثورة يناير: انتظار ما لن يأتي
محمود العناني

جهاز الدولة المصرية والثورة:

61 دور جهاز الدولة المصرية في إفشال ثورة يناير
عبد الرحمن عادل

69 من احتواء الثورة إلى استعادة الدولة.. كيف تقاوم الدولة التغيير
عمار فايد

75 تطور أدوات المجتمع أمام السلطة: التراكمات الخفية والمفاجآت الكبرى
شادي إبراهيم

كتاب العدد

رئيس التحرير
محمد عباس

إبراهيم هلال

باحث ومهتم بالفلسفة والأدب والاجتماع والسينما وصانع أفلام قصيرة

عبد الرحمن عادل

باحث مصري في العلوم السياسية

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية

عبد الوهاب محمد

باحث ماجستير في العلوم السياسية، مهتم بالفلسفة السياسية ودراسات ما بعد الاستعمار.

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية

عمار فايد

طالب دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة اسطنبول أيدن تتركز أبحاثه على سياسات الشرق الأوسط.

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA بجامعة صباح الدين
زعيم وبمنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

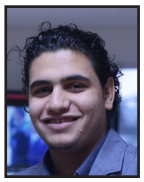

محمود العناني

صحفي ومنتج وثائقي

شروق أمين

باحثة في العلوم السياسية بكالوريوس العلوم السياسية والعلاقات الدولية وبكالوريوس السينما والتلفزيون

معتصم أبوزيد

باحث في علم الاجتماع السياسي حاصل على ماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورجتاون

عبد الرحمن حسام

دكتوراه في النظرية السياسية والدراسات الحضارية من جامعة ابن خلدون تركيا
مهتم بالتغيير السياسي والاجتماعي

ثـــورة ينايـــر..
السياقات والأسباب

الجذور الاجتماعية والثقافية للثورات.. مصر نموذجا

عبد الوهاب محمد

باحث ماجستير في العلوم السياسية، مهتم بالفلسفة السياسية ودراسات ما بعد الاستعمار.

الثورة فعل اجتماعي متعدد الجوانب، ومتعدد الدوافع والأسباب، فهي بتعبير هانك جونستون: "بركان تحركه القوى البنيوية العميقة مما يهز الأركان الراسخة للبناء الاجتماعي القائم، وهي أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة من حيث القابلية للتمدد والاتساع، حيث تسعى الثورة بالضرورة لأن تحل محل الدولة، وهذا ما يميزها عن أنماط الحركات الاجتماعية الأخرى". لذا فإن التعامل مع دراسة الثورات وتفسيرها مغامرة صعبة، وتتطلب قدرا من النظر الشامل لأبعاد وجوانب مختلفة ثقافية واجتماعية واقتصادية وتاريخية. في هذه المقالة سأتناول استعراضا سريعا للمداخل النظرية لدراسة الثورات، ومن ثم الانتقال لدراسة حالة ثورة يناير في البحث عن جذورها الثقافية والاجتماعية الممتدة، وكذا موضعتها في سياقها التاريخي من مسيرة مصر الحديثة لاستكشاف أكثر وضوحا لما تمثله الثورة ودلالتها التاريخية.

شرارة الثورة: سؤال الدولة والحراك

خلال العقود الماضية تأسس أكاديميا ما يسمى حقل "الدراسات الثورية" وهو حقل عابر لتخصصات العلوم السياسية والاجتماع السياسي والتاريخ، والأكاديميون العاملون بهذا الحقل يختلفون اختلافا واسعا في النماذج التفسيرية لظاهرة الثورة وفهم دوافعها وجذورها. لمدة طويلة ظل ما يعرف باتجاه "الوظيفية البنيوية" مسيطرا على النماذج التفسيرية للثورات، ومن أبرز منظريه تالكوت بارسونز. يذهب هذا الاتجاه إلى أن النظام الاجتماعي-السياسي يتكون من عناصر اجتماعية مختلفة تمثل الدولة جهة الربط وتحقيق التكامل بين تلك المكونات، ويمثل الإجماع الثقافي الشرط الموضوعي لتحقيق ذلك التكامل. ينشأ الانفجار الثوري نتيجة الخلل في أحد عنصرى الإجماع والتكامل مع فقدان الدولة دورها الوظيفي في ضبط الحراك الاجتماعي وتحقيق استقرار المجتمع.

لاحقا مع تطور الجدل الأكاديمي حول ظاهرة الثورات، وكذلك تطور الظاهرة نفسها من خلال موجات ثورية متعددة ضربت جنبات العالم شرقا وغربا، تبلور اتجاهان رئيسيان في دراسة جذور الثورة ودوافعها، الاتجاه الأول هو ما صار يعرف بالتمركز حول الحراك MOBILIZATION CENTEREDNESS، ومن أبرز منظريه تشارلز تيللي. يتميز هذا الاتجاه بالتمحور حول فعالية الحراك السياسي والثوري المتراكم في إطلاق الانفجار الثوري مع أنه لا يغفل النظر لسلوك الدولة في التعامل مع عناصر الحراك، باعتبار هذا السلوك قد يمثل فرصة للحراك أو العكس، لكنه يميل للتمركز حول دراسة مراحل تطور الحراك نفسه -بدءا من الحالة الثورية ثم الحركة الثورية ثم الانفجار الثوري- باعتباره نقطة الفعالية الرئيسية. بينما يذهب الاتجاه الآخر الذي يمكن وصفه بالتمركز حول الدولة STATE CENTEREDNESS إلى اعتبار الظروف البنيوية التي تشكلها تصرفات الدولة وسلوكها ليست مجرد أحد عوامل الثورة بل العامل الفاعل الرئيس، ما يعني أن الثوريين في الحقيقة لا يصنعون الثورة بل يلتقطونها حين تسقط من يد الدولة، وحين تحدث ثغرات في جدار سيطرة النخبة الحاكمة على مجريات الأمور، فالغضب الشعبي نفسه والحالة

الثورية يمكن أن تظل حاضرة لعقود دون أن تنفجر إذا لم تنشأ هذه الثغرة من جهة الدولة أولا. من باحثي هذا الاتجاه تيدا سكوكبول، حيث تميل في دراستها عن الثورة إلى الاهتمام بدراسة العوامل البنيوية على المستوى الكبير (MACRO) التي تحدث داخل الدولة والمجتمع بشكل متدرج وعلى مدى زمني طويل، ما يعني -مرة أخرى- أن البشر الثائرين لا يمثلون العامل الفاعل في انفجار الثورة بقدر ما توجد عوامل بنيوية كامنة فيما وراء المشهد حدثت خلال سنوات قبل أن ترتج الأرض بزلزال الثورة. هذه الثنائية التي يمثلها كل من سكوكبول وتيلي يمكن اختصارها في الانقسام حول ما إذا كان حدوث الانفجار الثوري يتمحور حول السلوك الذاتي للفاعلين الثوريين، أم حول شروط وظروف موضوعية في المشهد والسياق التاريخي.

واتباعا لطريقة الدكتور عبد الوهاب المسيري في بناء النماذج التفسيرية المركبة، فقد نعتقد أن كلّا من النموذجين السابقين يمثل حالة مغالاة في جانب وانتقاص من الجانب الآخر، ومن الأجدى اتخاذ طريق وسط في فهم وتحليل دوافع الثورة المصرية وجذورها، وأنا أميل بشكل شخصي لاعتبار العوامل البنيوية المتعلقة بسلوك الدولة هي الشرط الأهم في تشكل الثورة واندلاعها، بينما العوامل الذاتية المتمثلة في بنية الحراك وتطوره في سنوات ما قبل الثورة وما بعدها هي الشروط الأهم لنجاح مسيرة الثورة وضمان عدم الالتفاف عليها عندما تحدث. وبناء عليه؛ فإن اندلاع الثورة قد يحمل قدرا من الحتمية التاريخية التي يتحدث عنها التحليل الماركسي للثورات لكن نجاحها ليس حتميا.

مصر الحديثة.. اجتماع سياسي مضطرب وثورة ممتدة

شهدت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر -التاريخ الذي ينسب إليه تشكل مصر في صورتها الحديثة- خمس ثورات شعبية كبرى مثلت كل منها لحظة فارقة كانت إعلانا عن مرحلة تاريخية جديدة بصفات ومعالم جديدة ومختلفة، كما تخللت تلك الثورات ست انتفاضات أخرى متوسطة.

بدأت المسيرة الثورية لمصر الحديثة عقب الغزو الفرنسي في العام 1798 وأثمرت تحقق الجلاء الفرنسي عام 1801 ثم الثورة الشعبية الملقبة بثورة عرابي عام 1882 ضد تعاظم النفوذ الأجنبي الفرنسي والبريطاني في مصر، ثم ثورة العام 1919 التي اندلعت ضد سياسات الاحتلال البريطاني وضد السياسات الاستبدادية للسلطة الملكية وأثمرت إعلان دستور 1923 ومن ثمارها أيضا اتفاقية 1936 بعد موجات طويلة من التفاوض مع الاحتلال، ثم ثورة عام 1952 وهي لم تتمثل فقط في حركة الضباط الأحرار بل يمكن القول أنها بدأت مبكرا في عام 1950 عقب إلغاء اتفاقية 1936 مع الاحتلال

البريطاني واندلاع المقاومة الشعبية وحريق المؤسسات الأجنبية في القاهرة وأحداث أخرى انتهت بالالتفاف حول انقلاب الضباط الأحرار مما حدا بالبعض لتسميتها بالثورة المجهضة، ثم كان الانفجار الثوري الكبير في عام 2011 والذي لا زالت آثاره حاضرة وممتدة.

كما قلنا فإن هذه الحقب تخللتها أيضا انتفاضات شعبية متوسطة مثل المقاومة الشعبية لأهالي رشيد ضد محاولات الغزو البريطاني عام 1807. والانتفاضة المسلحة لقبائل مطروح بالتعاون مع السنوسيين ضد الاحتلال البريطاني عام 1915. وانتفاضة الطلبة عام 1935 ضد تلاعب الإنجليز والقصر الملكي بالحياة الدستورية في البلاد وانتهت الانتفاضة باستعادة دستور 1923 مرة أخرى، ثم انتفاضة 1946 التي قادها الطلاب والعمال وامتدت لأغلب مدن مصر لوقف المفاوضات السرية مع الإنجليز والمطالبة بالجلاء وإلغاء اتفاقية 1936 وشهدت هذه الانتفاضة الواقعة المشهورة حين فتح البوليس كوبري عباس أثناء عبور مظاهرة طلابية متجهة لقصر عابدين بأوامر من الإنجليزي راسل باشا حكمدار القاهرة آنذاك، ثم انتفاضة الطلاب في 1968 للمطالبة بمحاكمة قيادات الثورة المسئولين عن النكسة، ثم انتفاضة الطلبة والعمال مرة أخرى في 1972 للمطالبة بإنهاء حالة اللاسلم

> لم يعد الدعم متاحا مقابل الحرية، بل لا حرية ولا دعم. هذه الصيغة الجديدة لن يمكن لمجتمع ما قبولها أو تحملها، وكما كانت أحد الجذور الرئيسية لثورة يناير فلا زالت أحد المهددات الوجودية لصيغة الدولة المصرية المعاصرة

واللاحرب مع الكيان الصهيوني وإطلاق حرب شعبية لتحرير الأرض المحتلة وهي الانتفاضة التي شهدت أول اعتصام في ميدان التحرير وللمفارقة فقد كانت في يناير أيضا، ثم في يناير 1977 مرة أخرى اندلعت "انتفاضة الخبز" من العاصمة وامتدت لعدة مدن احتجاجا على السياسات الاقتصادية للرئيس الراحل أنور السادات المتأثرة بتوجيهات صندوق النقد الدولي على إثر تقديم الحكومة مشروعا للموازنة يتضمن رفعا للدعم مع زيادة في الأسعار.

إذن ما الذي يمكن استقراؤه من هذه المسيرة الثورية الممتدة؟

أهم ما نستنتجه هو أن هذه المحطات لا تمثل مجرد أحداث تاريخية تمت وانتهت لتبدأ أحداث أخرى، بل خط زمني متصل يعبر عن حالة أزمة يتعرض لها الاجتماع السياسي المصري منذ تلك الأثناء، وتعبر هذه المسيرة الثورية عن وجهين: الممانعة ضد الاستعمار المباشر وضد النفوذ الأجنبي من جانب، ومن جانب آخر مقاومة الاستبداد السياسي المحلي والسعى لتأسيس نظم حكم دستورية تتصالح فيها الأمة مع الدولة وتجد فيها تعبيرا عن هويتها وشخصيتها.

لذا؛ فإن البحث في الجذور الاجتماعية والثقافية لثورة يناير 2011 -وهو ما تتضمنه السطور التالية- وثيق الصلة بهذه الأزمة البنيوية الممتدة، كما أن موجة يناير نفسها وثيقة الصلة بهذه الثورة الممتدة.

ثورة يناير.. إبحار للخلف بحثا عن الجذور

يتميز حراك يناير 2011 عن غيره مما سبق ذكره بأنه يعد الأضخم كما وكيفا والأكثر اتساعا وتجذرا، كما يتميز بكونه جاء متزامنا مع موجة ثورية هائلة ضربت عواصم ومدن تسعة أقطار عربية في مطلع نفس العام، استمرت ولازالت آثارها ممتدة في خمسة منها وخفتت واحتُويت في بدايتها بطرق وأنماط مختلفة في أربعة آخرين. مما يعطي بعدا إضافيا في التحليل حيث لا يمكن فهم ثورة يناير باعتبارها مجرد ظاهرة محلية مقتصرة على السياق المصري، لكننا لضيق المساحة سنكتفي بمحاولة رصد الخطوط الأساسية لدوافع الثورة المتعلقة بالسياق المصري الداخلي، رغم ما فيها من تشابه شديد الوضوح مع الأزمة العربية عموما في ثلاثة خطوط رئيسية وهي:

أولا: تداعي شرعية الدولة وانهيار العقد الاجتماعي لجمهورية يوليو

اكتسبت جمهورية يوليو شرعيتها ابتداء من خطابها المعادي للاستعمار ومن الخطوات الجادة التي اتخذتها ضد التواجد البريطاني مستفيدة من الظرف الدولي آنذاك الذي شهد تراجعا حادا للقوى الاستعمارية التقليدية على إثر استنزافها

في الحرب العالمية الثانية، ثم من صيغة للحكم مَفادها "الخبز مقابل الحرية" وهي صيغة ضمنية تعني التزام الدولة بدورها الرعائي المتمثل في ضمان الأمان الاقتصادي والاجتماعي للناس في مقابل الرضا بالاستبداد ونزع الحقوق السياسية.

وفي الحقيقة فإن دولة يوليو في زمن فتوتها قدمت الكثير من عوامل الأمان الاجتماعي مثل امتداد مظلة الدعم والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وكذلك التعيينات الحكومية في القطاع العام للشباب، فضلا عن توزيع ملكية الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين وتأبيد عقود الإيجارات السكنية وغيرها من إجراءات. لكن مع مرور الزمن تبدت الآثار السيئة لتلك المرحلة، فقد اتسعت الطبقة الوسطى اتساعا هائلا لا تسنده روافع إنتاجية حقيقية، ولذا لم تكن هذه الطفرة قادرة على الاستمرار والتطور مجتمعيا، كما لم تكن الدولة بطبيعة الحال في المراحل التالية قادرة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بنفس الدرجة من السخاء، وهو ما اضطر الدولة مرة أخرى للغرق في دوامة القروض والارتهان للتحولات الرأسمالية في العالم وفتح سياسات خصخصة القطاع العام على مصراعيها وتوقف التعيينات العمومية خاصة في السنوات العشر السابقة على انفجار يناير، ولا زالت الأزمة مستمرة حتى وصلت الدولة للحديث عن ضرورة تسريح جزء من موظفيها، ودعوة المواطنين للتبرع للدولة ومشروعاتها ولو بجنيه!

إذن لم يعد الدعم متاحا مقابل الحرية، بل لا حرية ولا دعم. ورئيس الدولة نفسه يقول لمواطنيها "محدش قالكم ان احنا فقرا أوي؟!" و"معنديش حاجة ببلاش" ويحسب على الهواء الأرباح البنكية للأموال التي يمكن دفعها لتطوير مرفق عام شديد الأهمية مثل السكك الحديدية بأنها أكثر نفعا من دفع تلك الأموال في تطوير مرفق لا يحقق مكاسب للدولة. وما نعتقده أن هذه الصيغة الجديدة المطروحة من قبل الدولة لن يمكن لمجتمع ما قبولها أو تحملها بأية حال، وكما كانت أحد الجذور الرئيسية لثورة يناير فلا زالت أحد المهددات الوجودية لصيغة الدولة المصرية المعاصرة كلها.

ثانيا: الانفجار الديموغرافي مع انسداد مسارات الحراك الاجتماعي

يصف جلال أمين الحراك الاجتماعي بأنه قدرة المواطنين على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بما يسمح لهم بالانتقال الطبقي رأسيا والتقدم إلى طبقة اجتماعية أعلى، فكلما كانت الفرصة متاحة لتحسين الأوضاع والظروف كان الحراك الاجتماعي حيويا. وحيوية الحراك الاجتماعي أحد أهم عوامل استقرار أى مجتمع من المجتمعات، فكلما ازدادت حدة انسداد مسارات الحراك الاجتماعي ازدادت

حـدة التوتـر الطبقـي في المجتمـع، ومـن ثـم ازدادت احتمـالات الثـورة وفرصهـا.

والـذي يزيـد الأمـر صعوبـة هـو أن يتزامـن ذلـك مـع ازديـاد في سـقف التوقعـات الاجتماعيـة للنـاس، فـإذا كانـت التوقعـات العامـة بشـأن الأوضـاع المعيشـية منخفضـة مثـلا انخفضـت معهـا خطـورة انسـداد الحـراك الاجتماعـي. لكـن مصـر منـذ أواخـر السـبعينيات وعلى إثـر سياسـات الانفتـاح الاقتصـادي مـن جانـب والهجـرة لـدول النفـط مـن جانـب آخـر حدثـت فيهـا "ثـورة توقعـات" متعلقـة بارتفـاع سـقف التوقعـات المعيشـية. ظلـت الهجـرة المؤقتـة -لـدول النفـط تحديـدا- مُسـكنا رئيسـيا لقصـور الدولـة عـن مواكبـة تلـك التوقعـات وكذلـك مُسـكنا لأزمـة انسـداد الحـراك الاجتماعـي في عمومهـا، كانـت الهجـرة المصريـة نحـو الخليـج متمثلـة في خطيـن رئيسـيين: هجـرة حمَلـة الشـهادات المتوسـطة والدنيـا إلـى العـراق، وهجـرة حمَلـة الشـهادات العليـا إلـى السـعودية ودول السـاحل الخليجـي. مـع مطلـع التسـعينيات توقفـت هجـرة أصحـاب الشـهادات المتوسـطة والعمالـة للعـراق على إثـر حـرب الخليـج، ممـا عمـق مـن أزمـة هـذه الطبقـة بدرجـة بالغـة ولا زالـت. وأنـا أعتقـد أن هـذه اللحظـة مثلـت ميـلاد "طبقـة الحرافيـش" التي تميـز المسـاحات السـكانية المهمشـة حـول العاصمـة والمـدن ثـم امتـدت للأريـاف، ولا زالـت تتمـدد بتسـارع شـديد في جنبـات مصـر كلهـا، وتمثـل قنبلـة موقوتـة مرشـحة لانفجـار هائـل ينتظـر مسـتقبل مصـر ويصعـب على البعـض تصـور إلـى أي مـدى سـتكون نتائجـه!

على أي حـال حتـى لا نسـتطرد بعيـدا عـن سـياق المقـال، فقـد مثلـت أزمـة فجـوة التوقعـات المتزايـدة بيـن تطلعـات النـاس وأداء الدولـة أحـد الجـذور الرئيسـية لانفجـار ينايـر كمـا مثلـت مـا يسـمى بطبقـة الحرافيـش نفسـها ذراعـا ضاربـا للثـورة في أيامهـا الأولـى وخاصـة في لحظـات المواجهـة مـع أجهـزة القمـع، وهـو الـدور المنسـي والمهمـش بعـد أغلبيـة السياسـيين والتكوينـات الشـبابية على مشـهد الثـورة. ولا زالـت تلـك الأزمـة أيضـا تمثـل تهديـدا وجوديـا للاسـتقرار الاجتماعـي-السياسـي في مصـر، وبصفـة خاصـة مـع ازديـاد المنحنـى الديموغـرافي في اتجـاه الشـباب، حيـث تمثـل شـريحة الشـباب المصـري تحـت 30 سـنة قرابـة 65٪ مـن السـكان، وتحـت 18 سـنة قرابـة 42٪ مـن السـكان، وهـذه الشـرائح بطبيعـة الحـال هـي الأكثـر عرضـة للتأثـر بالأزمـات السـابق ذكرهـا.

ثالثا: أزمة الهوية والانشطار الثقافي

كثيـرا مـا يتسـاءل البعـض؛ مـا الـذي يحـرك تدافـع المصرييـن نحـو الثـورة؟ القضايـا المعيشـية أم مسـائل الهويـة؟ وأنـا أعتقـد أن أيـة إجابـة مختزلـة للسـؤال تتبنـى أحـد شـقيه هـي إجابـة خاطئـة، فثمـة مركـب بنائـي يتضمـن كلا العنصريـن يقـف خلـف حراك المصرييـن، ومعنـى كونـه "مُركـب" أنـه لا يجمع بطريقـة الجمـع البسـيط بيـن العنصريـن بـل جمـع مركـب، بمعنـى كونهمـا لا ينفصـلان عـن

بعضهما البعض، قد يزداد أحدهما إلحاحا وظهورا في أوقات ويتراجع الآخر نسبيا لكن لا يختفي أى منهما. فإذا افترضنا أن ثمة سلطة تصالحت مع الناس في جانب الهوية ولم تُلبِّ احتياجاتهم المعيشية فستظل احتمالات الثورة قائمة، والعكس أيضا صحيح.

ثم السؤال الأكثر أهمية؛ هل توجد أزمة هوية حقيقية في مصر؟ أم فقط نوع من المزايدات السياسية والاستقطابات غير المبررة؟ والجواب القاطع عندي أن أزمة الهوية في مصر حاضرة وممتدة وهي من أعقد أزماتها، قد يكون صحيحا أن تعقد الأزمة المعيشية في العقدين السابقين أدى إلى ارتفاع حَراجَة المطالب الاجتماعية لكن تظل قضية الهوية حاضرة في خلفية المشهد ومرشحة للانفجار دائما.

تتمثل أزمة الهوية في مصر، كما أتصورها، في شقين:

الأول: أزمة التكوين المؤسسي للدولة:

وأقصد به الإشكالية الناجمة عن فرض التحديث على النمط الغربي في بنية الدولة ومؤسساتها ومرجعيتها وآليات عملها، وهو ما تصادم بشكل مزمن مع الثقافة الموروثة والنمط الاجتماعي للشعب المصري، ونتج عنه نوعا من الانشطار الثقافي الهائل بين خطين ثقافيين يقسمان المجتمع المصري، خط ثقافي ينتمي للثقافة الموروثة ويعبر عن نفسه بشكل رئيسي في الحركة الإسلامية بمختلف مشاربها ودرجاتها، وخط آخر ينتمي للدولة ويرى في نخبتها الحاكمة تعبيرا عن نفسه طبقيا وثقافيا على حد سواء.

الثاني: أزمة التكوين الحدودي لمصر الحديثة (المركز في مواجهة الأطراف):

وأقصد بها أن خريطة مصر الحدودية التي تشكلت عبر القرن الفائت في محطات مختلفة تحمل في طياتها أزمة ثقافية من نوع آخر، وهي الملاحظة التي استفاض في شرحها جمال حمدان -رغم أنه لم يقدر لها قدرها- حيث لاحظ أن الطباع الاجتماعية لأهل سيناء تميل لأن تكون جزءا من الشام، وأهل الغرب يميلون لأن يكونوا جزءا من ليبيا، وكذا أهل أقصى الجنوب يميلون أن يكونوا جزءا من السودان (إن لم يكونوا جزءا من هوية مستقلة تفككت عبر الزمن بتفكك مملكة النوبة والقضاء على آخر تجمعاتها في العهد الناصري). يزيد من تعمق هذه الأزمة خلل معادلات التنمية في مختلف الحقب السياسية التي تميل للتركز الرأسي للثروة في المركز وتهميش الأطراف من خطط التنمية الحقيقية.

من الواضح أن الدولة المصرية لديها فطنة لأزمة الأطراف لكنها تعاملت معها بالمنطق الأمني كما لو كانت تشعر بأن تلك المناطق تمثل تهديدا يجب احتواؤه وليست جزءا من الدولة يجب دمجه عبر مقاربة شاملة تتبنى

الأبعاد التنموية والثقافية والدمج السكاني من خلال إعمار تلك المناطق وتأهيلها، ويبدو تصرف الدولة مفهوما ومنطقيا في ضوء ما شرحناه من كونها أصلا تعاني من أزمة شعور دائم بالتهديد والانعزال الهوياتي عن قطاع واسع من الناس. لذا في سنوات الثورة كانت الأطراف أكثر ضراوة في التعامل مع الدولة وإن لم تبادر بإشعال فتيل الثورة، وازدياد حدة المنطق الأمني في التعامل معها خلال السنوات الأخيرة لن يؤدي إلا إلى زيادة هذه الضراوة في أقرب فرصة من تلك التي تتكرر بشكل مستمر كما رأينا في استعراض الخط الزمني لانتفاضات وهبّات المصريين.

الخلاصة

من المهم لفهم الثورات وتحليل أبعادها وجذورها العميقة دراسة واستيعاب الجدل النظري حول النماذج التفسيرية للثورات، وهي مساحة لا تزال تتطلب جهدا معرفيا كبيرا. كما يجب موضعة ثورة يناير في سياقها من تاريخ مصر الحديث حتى تنكشف الأبعاد العميقة والمتراكمة خلف لحظة الثورة وعنفوانها. ومع الاعتراف بمحدودية هذه المحاولة التي حاولت من خلالها استكشاف أبرز الجذور البنيوية الممتدة ثقافيا واجتماعيا لتلك الثورة، إلا أن الخلاصة الأكثر أهمية من محاولة فهم الماضي ودروسه هي أن تلك الأسباب والدوافع لا تزال حاضرة بل تتعاظم تدريجيا، مع انعدام احتمالية قدرة الدولة على حلها أو تجاوزها، وهو ما يزيد من الأزمة الوجودية للاجتماع السياسي المصري الحديث. أزمة لن تفلح معها الحلول السياسية الجزئية التي تتعاطى فقط مع طريقة إدارة الدولة وترتيباتها السياسية، بل تتطلب انقلابا اجتماعيا ضخما ينهي حقبة تاريخية بكامل مفرداتها ليدشن حقبة أخرى جديدة، لا أجزم بأن حدوث ذلك سيكون بالحتمية التاريخية، لكنني أجزم بأنه إن لم يحدث فستظل الأوضاع في مجملها من انهيار لانهيار أشد.

مراجعة كتاب حازم قنديل جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة

معتصم أبوزيد

باحث في علم الاجتماع السياسي
حاصل على ماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورجتاون

فاجأت ثورة 25 يناير في مصر الكثيرين بسبب الاعتقاد السائد بأن المؤسسة العسكرية طغت على المسار السياسي منذ نشأة الجمهورية، في كتابه، جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة، يفند حازم قنديل هذا الانطباع من خلال قراءة مختلفة تدمج السلسلة الكاملة من حلقات التاريخ السياسي في الفترة ما بين 1952 و2012، في سرد تحليلي واحد ونموذج نظري متميز.[1]

بعد ثلاثين عامًا من القمع في عهد مبارك، ما الذي دفع الشعب المصري للثورة في عام 2011، وكيف تمكن من الإطاحة بديكتاتور يحكم بقبضة من حديد في غضون أسبوعين؟ الإجابة السائدة في العلوم السياسية للشطر الأول من السؤال هي، أن الثورة ظاهرة طارئة لا يمكن التنبؤ بها، بينما يكمن الاختلاف في تحليل العوامل التي جعلت من قابلية نجاح الثورة أمرًا ممكنًا.[2]

لعل أبرز تلك التفسيرات هو سلوك "الجهاز القمعي" (الجيش والمؤسسة الأمنية) في مواجهة المتظاهرين، في الحالة المصرية والتونسية والجزائرية، فإن الجيش تردد في إطلاق النار وتخلى عن دعمه للرئيس لكونه أكثر انضباطًا وأقل اعتمادًا نسبيًا على بقاء رأس الهرم في السلطة.[3]

بشكل مماثل، يؤكد قنديل على ضرورة معاملة الجيش باعتباره متغيرًا لا ثابتًا: قلة من المراقبين "أخذوا الجيش على محمل الجد كمؤسسة ذات مصالح مميزة، ووصفوه بدلًا من ذلك على أنه مكمل للنظام."[4]، أي أن الجهاز القمعي عمومًا لا يعمل لصالح النظام الحاكم بل يعمل معه ووفقًا لمصالحه لحكم الدولة.

ولكنه في الوقت ذاته يقدم تفسيرًا جديدًا لطبيعة الجهاز القمعي، بما في ذلك دوره في تحديد الشكل السياسي للدولة، وسلوكه في المنعطفات الاجتماعية والسياسة المصيرية،

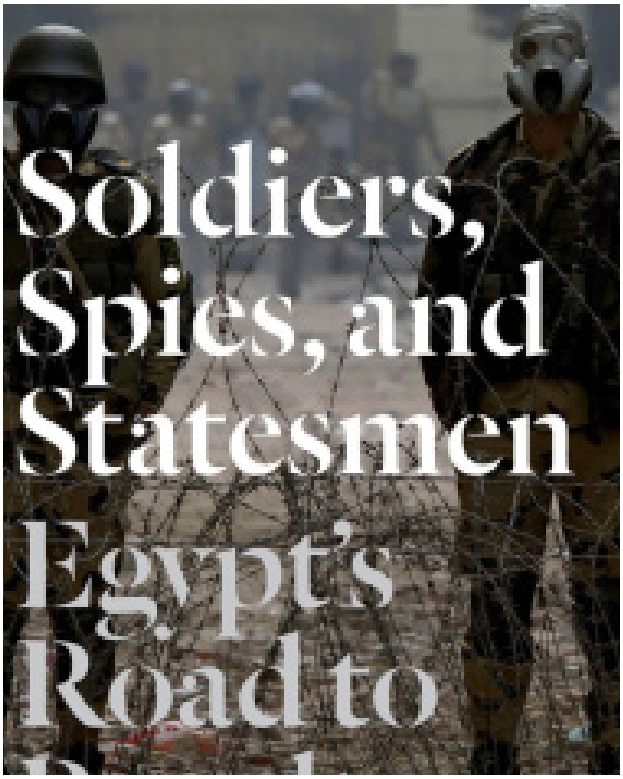

كالمظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير.

بداية، يميز الكاتب بين مصالح المؤسستين العسكرية والأمنية كجناحين مستقلين للجهاز القمعي، وقد تتداخل مصالح الأجهزة السياسية والمؤسسة الأمنية والقوات المسلحة، أو ما يسميه الكاتب "ثالوث السلطة"، إلا أنها تختلف اختلافًا جوهريًا وتتنافس في الغالب فيما بينها على المزيد من النفوذ في الدولة.

يركز قنديل على تفاعلات هذه الأنظمة الثلاثة، بحجة أن المؤسسة العسكرية، على عكس المنظور السائد، أصبحت مستبعدة تاريخيًا من قبل كل من الجهازين السياسي والأمني، وباعتباره العضو الأقل حظًا في الكتلة الحاكمة، رأى الجيش في الثورة فرصة

[١] Hazem Kandil, Soldiers, Spies and Statesmen Egypt's Road to Revolt (London: UK: Verso, ٢٠١٢). كان قنديل يعمل على هذا الموضوع لمدة خمس سنوات (كطالب دكتوراه في علم الاجتماع السياسي في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) عندما حدثت الثورة.

[٢] Jason Brownlee, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds, "Why the Modest Harvest?," Journal of Democracy ٢٤, no. ٤ (٢٠١٣): ٢٩-٤٤.

[٣] Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," Comparative Politics ٣٦, no. ٢ (January ٢٠٠٤): ١٣٩؛ Eva Bellin, "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring," Comparative Politics ٤٤, no. ٢ (January ١, ٢٠١٢): ١٢٧-٤٩.

[٤] قنديل، جنود وجواسيس وحكام، ص ٥.

مثالية لإعادة تأكيد مصلحته، وليس تهديدًا لسلطته ومكانته.[5]

إعادة النظر في الحقبة الناصرية

يناقش الفصلان الأول والثاني أصول الصراع على السلطة بين الجيش والنخبة السياسية في عهد عبد الناصر (1956-1970)، حيث يرسم قنديل التاريخ المصري منذ انقلاب عام 1952 باعتباره مدفوعًا أساسًا بهذا الاقتتال المؤسسي بين القوات المسلحة وتحالف الجهازين السياسي والأمني، نرى في هذا السرد أن معظم العسكريين بعد عام 1952 كانوا من مؤيدي التحول الديموقراطي في البداية بما فيهم عبد الناصر، ولكن هذه التوجه كان في مواجهة الجهاز الأمني الذي وفر حياة مهنية واعدة لبعض الضباط الطموحين من خلال التشبث بزمام السلطة، لهذا السبب، فإن الجمهورية أمست "دكتاتورية بدون ديكتاتور"، أي أن عبد الناصر لم يكن الحاكم الفعلي، أو الوحيد، ما بين 1956 و1967، ولم يكن الأمر كذلك بيد عامر، بل بيد شركائهم الأمنيين، هنا يبرز دور التحالف ما بين عبد الحكيم عامر وشمس بدران وصلاح نصر في فرض حصار سياسي على أغلب مناورات عبد الناصر، الذي لم يكن يتخيل العسكر كشريك مستقبلي له في الحكم.[6]

يعطي قنديل الأولوية لفاعلية المؤسسات ككل بدلًا من الجهات الفردية، على الرغم من أن الفاعلين الفرديين رفيعي المستوى

> **تحولت الجمهورية إلى دكتاتورية بدون ديكتاتور، أي أن عبد الناصر لم يكن الحاكم الفعلي، أو الوحيد، ما بين 1956 و1967، ولم يكن الأمر كذلك بيد عامر، بل بيد شركائهم الأمنيين**

غالبًا ما يتخذون قرارات نيابة عن هذه المؤسسات، ولمواجهة عامر وسلطة الجيش، شكّل عبد الناصر الاتحاد الاشتراكي العربي في 1962، لربط الفئات الاجتماعية بالنظام الحالي من خلال الفوائد المادية، ولكن بما أن أغلب ترقيات الجيش كانت بيد عامر، وبما أن المؤسسة الأمنية كانت في يد شريكه نصر الذي نجح في التصدي لمحاولات عبد الناصر في اختراق جهازه الاستخباراتي، فإن رئيس الجمهورية وبالرغم من شعبيته لم يمتلك ناصية حكمه، وفشل في عام 1962 في تنحية عامر الذي ترأس "دولة الظل" في مصر، وبالتالي يلقي قنديل باللوم على التصعيد الذي أدى إلى حرب عام 1967 مع إسرائيل، على أنه دعاوى عامر لزيادة هيبة الجيش بعد أدائه السيئ في أزمة السويس عام 1956، وحرب اليمن في الستينيات، لذا لم يتمكن عبد الناصر من بسط نفوذه في الجيش إلا بعد وفاة (انتحار) عامر، حيث غير في

[٥] قنديل، ص ٢-٥.
[٦] قنديل، ص ٤٠-٥٥.

هيكلية الضباط، وأقصي عددًا منهم من تشكيلات الحكومة، ساهمت هذه التعديلات بزيادة احترافية المؤسسة العسكرية، ولكنها مهدت أيضًا لتحويل مصر، من خلال التغلغل المتزايد للمؤسسة الأمنية على حساب الجيش، إلى دولة بوليسية.[7]

التحول التاريخي في تركيبة النظام الحاكم

يحكي الفصلان الثالث والرابع قصة توسع قوات الأمن الموالية سياسيا، والتحوّل القسري للجيش من مؤسسة ذات توجه حربي إلى مؤسسة اقتصادية في عهد السادات (1970-1981)، حيث كان هذا التحوّل نتاجًا للتكتيكات غير المألوفة التي اتبعها السادات في حرب 1973، بعد تصفية خصومه السياسيين، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية المتعددة تحت إدارة مركزية واحدة، ومضى السادات على خطى عبد الناصر الأخيرة في إبعاد الجيش عن السياسة، وتعزيز دور وزارة الداخلية على حسابه في الأدوار القمعية، من خلال تقصٍّ دقيق لمختلف الروايات والمذكرات العربية والأجنبية، كما يبين قنديل دور السادات في تحويل مسار حرب أكتوبر من نصر مؤكد إلى هزيمة "استراتيجية" بالتنسيق مع كيسنجر، حيث كان الهدف من منع الجيش من التقدم هو حرمانه من كسب أي أمجاد من انتصاره كيلا يغدو تهديدًا لتحالف الأجهزة السياسية والأمنية، كما يعزو قنديل اقتراب السادات من الولايات المتحدة بعد عام 1973 كخيار متعمد لمساعدة مصر على

تقوية أجهزتها الأمنية على حساب جيشها، نفس التفسير ينطبق على سياسات السادات للتحرر الاقتصادي في ظل الانفتاح، حيث قدم السادات حوافز للنهوض الاقتصادي للرأسماليين السياسيين من الحزب الوطني الديمقراطي لضمان ولائهم للنظام، في الوقت نفسه دفع السادات الجيش إلى الانخراط في القطاع الصناعي بعيدًا عن دوره المعتاد، لكنه ومن خلال سياسات الانفتاح، دمر موطئ قدمه الاقتصادي تدريجيا وباعه إلى الطبقة الرأسمالية السياسية.[8]

هذه السياسات استمرت في عهد مبارك وزادت من تهميش دور الجيش، حيث انخفض الإنفاق العسكري من 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينيات إلى 2٪ فقط بحلول عام 2010.[9]

يتتبع الفصلان الأخيران تطور المعترك المؤسسي حتى ثورة يناير 2011، إلى جانب لقطة مقرّبة للتوترات الاجتماعية التي

[٧] قنديل، ص ٥٥-٩١.
[٨] قنديل، ص ١١٣-١٦٢.
[٩] قنديل، ص ١٨٣.

أحدثتها السياسات الاقتصادية للسادات ومبارك، خلافًا لمرحلة حكم عبد الناصر، فإن من تبعه من الرؤساء لم يواجهوا منافسة مؤسسية حادة لقراراتهم، لكنهم كانوا أكثر عرضة لضغوط الفاعلين الخارجيين إقليميًا ودوليا، الخطر الوحيد لمبارك كان تنامي شعبية رئيس الأركان (ولاحقًا وزير الدفاع) عبد الحليم أبو غزالة داخل الجيش وبين عامة الشعب، إلى أن تمكن مبارك من عزله في 1989، ومن خلال هذا المنظور، يمكن فهم رغبة المؤسسة العسكرية في التعاون مع الجماهير للإطاحة بمبارك، وبالنسبة لقنديل، كانت الثورة بمثابة جولة جديدة أعادت تشكيل مجال القوى في مصر، وتكمن المهمة الأساسية في فهم تبعات عدم عودة الجيش إلى ثكناته بعد الثورة، ويعزو الكتاب عدم قدرة الجيش على الاستفراد بالحكم لخوفه من الاضطرابات الاقتصادية في حال محاولته اقتلاع الجهاز السياسي الأمني، ولغياب الإرادة أو الخيال السياسي من سلك الضباط لتوفير خارطة سياسية جديدة.[10]

دلالات وهوامش نظرية

تمكن قنديل من خلال كتابه من توفير قراءة بديلة لسلوك الجيش وفهم أفضل لمصالحه، بحيث يسلط الضوء على التفاصيل التاريخية لطريق مصر إلى الثورة بأسلوب واضح يمكن لأي مهتم في التاريخ السياسي الحديث لمصر أن يستمتع بقراءته، وفي كتابه اللاحق، ثالوث السلطة: الجيش والأمن والسياسة في تغيير النظام، يبين قنديل المسارات المختلفة التي نبعت من الاقتتال المؤسسي في كل من إيران وتركيا[11]، ومع ذلك؛ فإن النموذج الذي يقدمه قنديل يعتمد في بعض الأحيان بشكل مفرط على الصراع المؤسسي باعتباره المحرك الرئيسي للسياسة في مصر.

في سرد الكتاب، تبدو مصر معزولة تمامًا عن الاتجاهات الإقليمية والأيديولوجية والاقتصادية الأكبر، كتأثيرات القومية العربية، السياسة الاقتصادية للخليج، أو المشاعر المؤيدة للقضية الفلسطينية، ففي مقدمته، يشرح الكاتب رؤيته النظرية بأن هذه التأثيرات يجب أن تمر من خلال إحدى مؤسسات الحكم الثلاث[12]، سواء في فهم قدرة النظام الاستبدادي في مصر على تخطي التحوّل الديموقراطي أو استمرارية المسار الثوري، فإن القوى الاقتصادية والإقليمية في النماذج التفسيرية الأخرى تحظى بمركزية أكبر.[13]

أخيرًا؛ وفي الإطار المؤسسي للكتاب، فإن الكتاب لا يولي الحراك الشعبي تاريخيا كانتفاضة الخبز (1977)، أو حركة كفاية (2004)، أو الجمعية الوطنية للتغيير (2010)، أو الإخوان المسلمين، أو المجتمع المدني، القدر الكافي من الاهتمام، وهو ما قد يحد من فهم طبيعة مصالح هذه المؤسسات بحد ذاته.

[١٠] قنديل، ص ١٩٣-٢٢٦

[١١] Hazem Kandil, The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change (New York, NY: Oxford University Press, ٢٠١٦).

[١٢] يشرح قنديل هذه الرؤية بشكل بسيط في هامش المقدمة، ولكنه يتوسع فيها بمقدمة كتابه اللاحق.

[١٣] Lisa Blaydes, Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt (Cambridge: New York: Cambridge Univ. Press, ٢٠١٠); Jamie Allinson, "Counter-Revolution as International Phenomenon: The Case of Egypt," Review of International Studies ٤٥, no. ٢ (April ٢٠١٩): ٣٢٠-٤٤.

الربيع العربي بين الداخل والخارج: قراءة في السياقات والأسباب

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية

قبل إحدى عشر عامًا انطلقت شرارات التغيير من تونس الخضراء، لتُشعل فتيل الثورة في هشيم ما كانت تعيشه الشعوب العربية من استبدادٍ وطغيان، فكان "الربيع العربي" الذي بثّ الروح في أجساد تلك الشعوب التي كانت على وشك الاستسلام، وتسليم روحها لهؤلاء الطغاة، لكن ما لبثت تلك الشعوب أن تستفيق حتى تحوَّل ربيعها إلى خريف، ومع اختلاف الأشكال والطُرق؛ إلا أن النتيجة في جُل تلك البلاد كانت واحدة "عودة الطُغاة والمُستبدين من جديد"، ومن ثمَّ؛ وبعد إحدى عشر عامًا آن لنا أن ننظر من جديد للأحداث من كافة جوانبها بعين الباحث الناقد للاستفادة والعظة، وهنا نُلقي الضوء على أحد تلك الجوانب المُتمثِّل في الجواب على تساؤلٍ هام، هو: كيف يُمكن قراءة أسباب ثورات الربيع العربي في إطارها الداخلي والخارجي؟ والذي سنُحاول الإجابة عنه خلال هذا المقال.

في الثورة ومراحلها:

الثورة هي تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية لدولة معينة، لا تُتَّبع في إحداثه الوسائل المُقررة لذلك في النظام الدستوري لتلك الدولة.[1] ، وتمر الثورات بمجموعة من المراحل، يُمكن إجمالها في ثلاثة مراحل؛ أولها: مرحلة إسقاط النظام بكافة رموزه وشخوصه: وتتسم هذه المرحلة بعدم اليقين السياسي، وكونها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة. وثانيها: مرحلة إقامة نظام سياسي بديل للنظام السابق، وذلك من خلال تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وهي مرحلة تدعيم الديمقراطية، وتعني التنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة. وثالثها: مرحلة تغيير البناء الاجتماعي بكافة أنساقه، واستبداله بواقع جديد، وهي المرحلة الأصعب والأطول زمنا، والتي تتطلب إحداث تغييرات جذرية وعميقة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وينتج عنها إعادة توزيع لموازين ومصادر القوة في المجتمع.

ولاستكمال المرحلة الأولى -إسقاط النظام السياسي القائم- لا يكفي إسقاط الرأس فقط، وإنما يتعين إسقاط النظام بكافة رموزه وشخوصه، وكذلك المنهج الذي كان مُتَّبعًا، إذ إن رحيل أشخاص القيادات التسلطية التي ظلت في السلطة لفترة طويلة، لا يعني حقيقة أن النظام التسلطي قد انهار؛ فآلة التسلط عادةً ما تكون راسخة في الأجهزة القمعية والسياسية والإعلامية والمالية.[2]

وبالرغم من كون الثورات تُمثِّل فرصة للتغيير الشامل؛ إلا أن أسلوب التغيير الثوري يؤثر أحيانًا بالسلب في عملية البناء الديمقراطي للدولة فيما بعد، ويضيف صعوبات كبيرة أمام الانتقال، كما قد يؤدي إلى ظهور نُظم تسلطية جديدة.[3]، وهو تمامًا ما حدث في دول الربيع العربي، حيث استطاعت الثورات أن تُسقط النُظم التسلطية، لكنها فشلت في إرساء نُظم ديمقراطية

> **استطاعت الثورات أن تُسقط النُظم التسلطية، لكنها فشلت في إرساء نُظم ديمقراطية بديلة، وربما كان السبب عدم الانتهاء من المرحلة الأولى للثورات وإسقاط كامل النظام القديم**

[١]د. أحمد فهمي، مصر ٢٠١٣- دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢).

[٢]د. معتز بالله عبد الفتاح، "شروط نجاح الثورة المصرية"، جريدة الشروق، (القاهرة: ١٢فبراير٢٠١١).

[٣]Richard Snyder, "Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives", in Houchang E. Chehabi and Juan Linz (eds.), Sultanistic Regimes, (New York: Johns Hopkins University Press, ١٩٩٨).

بديلة، وربما كان السبب عدم الانتهاء من المرحلة الأولى للثورات وإسقاط كامل النظام القديم، والانتقال السريع للمرحلة التالية، والمُتمثِّلة في إقامة نظام جديد، وهو ما شكَّل تهديدًا للنُظم الجديدة أعاق مسيرة التغيير الثوري.

ولأي ثورة أسباب، ولأن الثورة إفراز لواقع اجتماعي يُميز كل مجتمع عن الآخر، فلا يُمكن الجزم بأسباب مُحددة بعينها لكل الثورات، حيث إن كل ثورة وليدة سياق مُعين، لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، إلا إنه يُمكن الوقوف على بعض الأسباب المشتركة بين الثورات؛ فهناك خمسة عوامل تؤدي إلى تطوُّر القدرة السياسية إلى ثورة، وهي: تنمية داخلية مُعتمدة على أطراف خارجية، دولة قمعية شخصانية، ثقافة مقاومة النظام ومعارضته، أزمة اقتصادية متنامية، ثغرة في السياسة الدولية تؤدي إلى ضعف مُؤقت في السيطرة الخارجية يسمح باندلاع ثورة، وهكذا يُمكن تقسيم أسباب الثورات إلى داخلية وخارجية.

الأسباب الداخلية للثورات:

يُرجع البعض أسباب قيام الثورة إلى عدم المساواة، وعدم الرضا عن الوضع القائم، ويرى آخرون أن أسباب الثورة تنحصر في العوامل الاقتصادية، بحيث أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، بين من يملكون ومن لا يملكون، كما أن التخلف عامل حاسم للتغيير، وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث أن القهر والسخط يُمكن أن يخلق مناخًا ثوريًا، في حين يرى آخرون أن هناك عوامل نفسية تُهيئ للثورة، مثل انتشار الظلم في المجتمع، إلى جانب إحساس الأفراد بهذا الظلم الواقع عليهم، إضافة إلى الظلم الاجتماعي الناتج عن استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد.[4]، وإجمالًا يُمكن القول أن الأسباب الداخلية للثورة تكمن في ثلاثية الاستبداد؛ الاستبداد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي. فالاستبداد السياسي يكمن في احتكار الحكم، ومنع أي

[٤]شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص. ٥٠- ٥٢.

مشاركة للشرائح الشعبية، والقوى المختلفة من تقاسم السلطة، مع استمرار فعالية الدور الخارجي، لينتج الاستبداد الاقتصادي وهو احتكار المُقدَّرات، مما يؤدى إلى تركُّز رأس المال والعوائد لدى عدد محدود على حساب الغالبية.

وكذلك الاستبداد الاجتماعي، وهو الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية، وإقصاء غالبية البناء الاجتماعي.[5]، ومن ثمَّ فأسباب الثورات تختلف باختلاف السياق الزماني والمكاني، وبتباين البناء الاجتماعي، وقد اجتمعت بدول الربيع العربي في العقد الأول من القرن الحالي تلك الثُلاثية، والتي انعكست على شرعية نُظمها الحاكمة، وشكَّلت أسبابًا لثوراتها فيما بعد.

الأسباب الخارجية للثورات:

يُمكن تلخيص الأسباب الخارجية التي أدَّت لتفجُّر الثورات العربية في مجموعتين من الأسباب؛ أولهما: الدفع الخارجي للتحول نحو الديمقراطية: والذي برز في الأجندة الدولية في إطار تحوُّلها نحو العولمة. وثانيهما: تأثير عدوى الانتشار، ففي أوائل موجة التحوُّل الديمقراطي ونجاحها شجَّعت الدول بعضها على السعي في طريق الديمقراطية.[6]

وهكذا يتبيَّن أن هناك ثلاث نقاط مهمة حول دور الأسباب الخارجية في قيام ثورات الربيع العربي،

أولها: أن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي قد تحوَّل إلي تحدٍ يواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية.

وثانيها: أن درجة تأثير العوامل الخارجية تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة.

وثالثها: أن العوامل الخارجية في دول الربيع العربي قد لعبت دورًا هامًا في دعم وترسيخ النظم التسلطية.

وقد عمدت القوى الخارجية إلى حماية مصالحها عن طريق محاولاتها المستمرة لتوجيه الثورات بالشكل الذي يخدم تلك المصالح، وأدَّى تضارب تلك المصالح مع بعضها البعض، ومع مصالح دول الثورات ذاتها، إلى عرقلة مسارها، حيث استخدمت القوى الخارجية العديد من آليات الاختراق كتلك التي استخدمتها من قبل، وتسبَّبت في تفجُّر الثورات، وكان ذلك على ثلاثة مستويات، هي: السلطة، والنُخبة، والمجتمع.

فعلى مُستوى السُلطة كان التدخل أحيانًا يأتي على شكل مُساعدات مشروطة، تُقدمها القوى الكُبرى لتلك الدول، وأحيانًا من خلال الضغط على الحكومات، وربما من خلال الاختراق الخشن سواء من الداخل باستخدام الجهاز الأمني والعسكري للدولة، أو من الخارج من خلال مجلس الأمن، أما على مستوى النُخب، فهناك نُخب

[٥]د. جمال السيد ضلع، "قضايا الدولة في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ع٢٥، ٢٠٠٣)، ص. ٥٠.

[٦] د. جمال محمد السيد ضلع، إشكالية التحولات الديمقراطية في إفريقيا بين جدلية الأولويات الداخلية والمطالبات الخارجية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سلسلة الدراسات السياسية الإفريقية المحكمة، ع ١٣٥، يوليو ٢٠٠٩)، ص. ٥١.

مُرتبطة بقوى خارجية، سواء عن طريق التعليم أو وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني، أو حتى النخب العسكرية.

وعلى مستوى المجتمع، فيكون بتشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بصورة تدريجية، ليصل إلى حد خلخلة البنية العقائدية، والتماسُك النفسي للمجتمع.[7]

الثورة بين الداخل والخارج:

في محاولة لتفسير العلاقة بين الثورة والعلاقات الدولية؛ ظهرت عدة استراتيجيات تمثَّلت في استدعاء مفاهيم مهمة، مثل الثورة الاجتماعية، والثورة الدولية والدولية المضادة.

فالثورة الاجتماعية مفهوم جاء ليُركِّز على البُعد الداخلي الاجتماعي للثورة، ويُبرز الفرق بين الثورات الاجتماعية التي تؤدي إلى تحولات كُبرى في البنى الاجتماعية للدولة، والسياسية التي تتغير فيها النظم السياسية، دون تحوُّلات جوهرية في شكل المجتمع وعلاقاته الداخلية.

وقد قدَّم المفهوم تحليلًا لفهم الثورات يرى أن التركيز على العوامل الهيكلية الدولية في تفسير الثورة، يغفل عوامل داخلية مهمة، مثل الوكالة أو العامل الثقافي، وقدَّم لذلك طرحًا لخمسة عوامل تقود إلى ثورة اجتماعية ناجحة، وهي: ظروف تنموية متدهورة، نظام سياسي قمعي استبدادي مُشخصن، ثقافة سياسية مُقاومة فعَّالة، تراجُع اقتصادي، وفرصة يتيحها النظام الدولي.

أما الثورة الدولية، فهو مفهوم تناول التداخل بين الثورة والبُعد الدولي، لرصد أثر الثورات على تطور شكل النظام الدولي والتحوُّل في قيمه.

فهناك الثورة الدولية؛ وهي تلك التي تظهر في دولة بعينها، ولكنها أولًا تُشكِّل نموذجًا يُحتذى به لثورات مُحتملة في دول أخرى، وثانيًا تُمثِّل ثورة تستتبعها ثورة مُضادة من الدول الأخرى.

وهناك الثورة الدولية المُضادة؛ وفيها يتضح أن الثورات الحديثة تحمل بينها مُشتركًا يغفل عنه الكثيرون، ويتمثَّل في استنهاضها شكل من أشكال الثورة المضادة على المستوى الدولي، والتي تُعرف بأنها محاولة دولية من قِبل أطراف خارجية للإطاحة

> **"استطاعت الثورات أن تُسقط النُظم التسلطية، لكنها فشلت في إرساء نُظم ديمقراطية بديلة، وربما كان السبب عدم الانتهاء من المرحلة الأولى للثورات وإسقاط كامل النظام القديم"**

[7]وليد عبد الحي، "استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل"، في: أحمد سعيد نوفل (مُحرر)، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، فبراير ٢٠١٤)، ص. ٨٧.

بنظام ثوري، أو لإجهاض الجهود الساعية للثورة في دولةٍ ما.

وتنطوي هذه على أنماط ودرجات مختلفة من التدخُّل قد تصل إلى حد استخدام العنف، أو تقديم دعم لأطراف داخلية بالسلاح والتدريب والتمويل، أو تعكير الصفو وتشويه الصورة الإعلامية، أو فرض عقوبات بهدف إفشال النظام الثوري، وبقدر ما تتبلور ثورة دولية مضادة، بقدر ما تزيد احتمالية تحوُّل الثورة في الداخل نحو الاستبداد، ومن ثمَّ فالثورة المضادة هي مساحة هامة تتقاطع فيها الثورة الداخلية مع الواقع الدولي الخارجي.[8]

الخُلاصة:

في دول الربيع العربي؛ لا يُمكن النظر لثوراتها باعتبارها فقط انعكاسًا لمُتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، وإنما تشاركت العوامل الداخلية والخارجية لإنتاج تلك الثورات، التي تنعكس بلا شك على إعادة تشكيل المنطقة وموازين القوى في العالم ككل، ولذا لاقت تلك الثورات ما لاقت من ثورات مُضادة، ليس فقط في الداخل، وإنما في الخارج أيضًا، ليتحوَّل ربيعها إلى خريف، لكن فصول العام لم تنتهِ بعد.

[٨] د. أماني غانم – د. أميرة أبو سمرة، "الثورة ونظرية العلاقات الدولية"، في: نادية مصطفى وأمل حمادة (تحرير)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢).

قراءة في ثورة يناير وما بعدها

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية

تدفقت الجماهير إلى الشوارع في العديد من الدول العربية بداية من أواخر عام 2010، حيث اشتعلت أولى المحطات الثورية في تونس، ثم تلتها مصر في يناير 2011، لتتبعهما ليبيا في فبراير، ثم سوريا واليمن، فاهتزت عروش لم يكن يُظن أنها ستهتز يومًا، ورحل عن مقاعد السلطة رؤساء لبثوا في الحكم عقودًا طويلة، وأصيبت أجهزة الأمن المحلية، وأجهزة الاستخبارات الأجنبية بصدمة، في ظل سرعة تهاوي الأنظمة العربية العتيدة[1].

وقد لخص المؤرخ البريطاني روجر أوين في كتابه "الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط" مشاكل أغلب أنظمة الحكم العربية قائلا: أنها تتمثل في (حكم القلة، والتبعية للغرب، والحكم دون مساءلة)، ففئة محدودة هي التي تستأثر بالسلطة مع تهميشها لبقية المجتمع، وتستند في استبدادها لتمتعها بدعم خارجي في ظل رعايتها للمصالح الغربية، ومن ثم تحكم عادة دون التزام بقانون أو أعراف وتقاليد أو دين.

[١] انظر

Eyal Pascovich, (٢٠١٣) Intelligence Assessment Regarding Social Developments: The Israeli Experience, International Journal of Intelligence and Counter intelligence, vol ١:٢٦, p:١.

لماذا ثار المصريون؟

مرت هيمنة الجيش على الحكم في مصر منذ يوليو 1952 بعدة مراحل، فالنظام الناصري بدأ عهده فتيًا على يد شباب من صغار الضباط، فأعطى الفقراء مكتسبات عديدة مثل توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، عقب صدور قوانين الإصلاح الزراعي، كما توسع في دعم القطاع العام وتعيين الموظفين به، فضلا عن تبنيه لخطاب إعلامي يدغدغ مشاعر الجماهير، ويركز على التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار. المكتسبات التي حازتها الجماهير فضلاً عن كاريزما عبد الناصر، مكنت النظام من امتلاك شعبية كبيرة غطت على سلبياته العديدة لسنوات، إلى أن ظهرت الحقيقة في حرب 1967، ثم فيما تلاها من صراع على السلطة بين ناصر ورفيقه عبد الحكيم عامر، لتنتهي تلك الحقبة بوفاة عامر الغامضة في مقر إقامته الجبرية، ووفاة ناصر المفاجئة بعدها بثلاث سنوات. عندما وصل السادات للحكم؛ سرعان ما بطش بمجموعة مراكز القوى المرتبطة بعهد سلفه، وأفرج عن المعتقلين السياسيين في بداية عهده، واعتمد سياسة التقارب مع أمريكا باعتبار أن قواعد اللعبة السياسية في المنطقة بيدها، وعقد اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وواكب ذلك تبنيه للانفتاح الاقتصادي، فبدأ عصر القطط السمان، وتزاوج رأس المال مع السلطة[2]، كما انخرط الجيش في الأنشطة الاقتصادية، لكن يُحسب للسادات زيادته لرقعة الحريات، وسماحه بتأسيس أحزاب سياسية، بعد حقبة تجريم الأحزاب في العهد الناصري، لكن عندما

لخص المؤرخ البريطاني روجر أوين مشاكل أغلب أنظمة الحكم العربية قائلا: أنها تتمثل في حكم القلة، والتبعية للغرب، والحكم دون مساءلة

[٢] للاطلاع حول حقبة السادات انظر: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر السادات. ط. مركز الأهرام للترجمة والنشر.

حاول السادات العودة للقمع باعتقاله ما يزيد عن 1500 من الشخصيات العامة في سبتمبر 1981، دفع حياته ثمنًا لذلك في حادث المنصة.

خلف مبارك السادات في الحكم، وترك في بداية حكمه هامشًا من الحريات للأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية، يسمح لها بالمساهمة في الشأن العام، بما لا يمثل خطرًا على استقرار نظامه، وذلك بالتوازي مع تعامله الاستئصالي مع الجماعات التي رفعت السلاح في وجه النظام.

عقب أحداث 11 سبتمبر؛ اعتبرت واشنطن أن الاستبداد بالمنطقة هو السبب في تغذية مشاعر التطرف، فضغطت على حلفائها لزيادة رقعة الحريات، وحدثت بمصر تعديلات دستورية سمحت بإجراء انتخابات رئاسية لأول مرة في عام 2005، كما فاز أعضاء من جماعة الإخوان في ذات العام بثمانية وثمانين مقعدًا في انتخابات مجلس الشعب، وهو عدد غير مسبوق منذ بدء مشاركتهم بالانتخابات النيابية.

ولكن مع تراجع حدة الضغوط الأمريكية في عهد أوباما، وتصعيد جمال مبارك لواجهة المشهد السياسي، تزايدت وتيرة قمع النظام لمعارضيه، وتلاشت هوامش الحريات، وازداد تباين الفوارق الاجتماعية بين طبقة رجال الأعمال وكبار المسئولين من جهة؛ وبين عموم المواطنين من جهة أخرى، وتضاعفت معدلات الفقر، ووصلا لحالة الانسداد السياسي التي ترافق مع التزوير الفج لانتخابات مجلس الشعب عام 2010، فضلًا عن انتشار انتهاكات عنيفة من الشرطة ضد المواطنين، كما في حادثتي تعذيب وقتل الشابين خالد سعيد وسيد بلال، تأججت حالة الاحتقان المكتوم.

من ناحية أخرى حدثت خلافات داخل دوائر السلطة حول قبول خلافة جمال مبارك لوالده، وكان الجيش ضمن الرافضين لهذا الخيار[3]، فاجتمعت دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، جعلت الحراك الجماهيري ينفجر مطالبًا بالتغيير، وجاءت الثورة في تونس في ديسمبر 2010 لتبث الأمل في قلوب المصريين، وتشير إلى أن الشعب قادر على الفعل، فاندلعت ثورة يناير، وأطيح بمبارك ودائرته المقربة من مقاعد الحكم.

هل انتهت الحالة الثورية؟

في مواجهة ثورة يناير، تواطأت قوى محلية وإقليمية ودولية على الانقضاض على الثورة، والعودة بالبلاد إلى مربع أسوأ مما كان عليه الوضع في عهد مبارك، وذلك بهدف كي وعي الجماهير، وبث رسالة مفادها؛ أن الثورات والمطالبة بالتغيير تأتي دومًا بالأسوأ، لكن شواهد التاريخ تشير إلى أن الثورات الكبرى تعرضت لتراجعات شبيهة، مثلما حصل بعد الثورة الفرنسية التي لم تستأصل الملكية سوى بعد قرابة 60 عامًا من الصراع معها، والثورة الإيرانية التي استفادت مما حدث سابقا لحكومة مصدق قبل ربع قرن من الإطاحة بالشاه.

[٣] للاطلاع حول هذه النقطة انظر : أحمد أبو الغيط، شهادتي، ط١ (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٣)، ص٤٩٥.

إن الرسالة الأساسية التي أرسلتها ثورات الربيع العربي، هي أن أنظمة الاستبداد الجاثمة فوق الصدور منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الجماهير، ولم يعد لديها ما تقدمه، فنظام السيسي خلال حكمه الممتد منذ 8 سنوات، تبنى أسلوب حكم يجمع بين الديكتاتورية في السياسة والتوجهات الليبرالية المتطرفة في الاقتصاد، والتي تصب في صالح القوات المسلحة!

حيث شن حربًا شرسة ضد الإسلاميين وحاضنتهم المجتمعية، ثم اتسع القمع ليشمل أي صوت معارض له، ولو من داخل المؤسسة العسكرية، مثلما حدث مع رئيس الأركان السابق الفريق سامي عنان، والعقيد أحمد قنصوة، كما قتل عدة آلاف، واعتقل مئات الآلاف من المصريين، ولم يسلم منه كبار رجال الأعمال مثل صفوان ثابت، وصلاح دياب، وسن قوانين قمعية غير مسبوقة، وقصف سيناء بالطائرات والمدافع، وهجر عشرات الآلاف من أهلها.

بالتوازي مع تبني سياسات اقتصادية تحطم الطبقة الوسطى، وتقضي على الفقراء بما يكفل انشغال المواطنين بتحصيل الضروري من معاشهم الدنيوي، وذلك ضمن عملية تحطيم بنية المجتمع المصري إنسانيًا واقتصاديًا وثقافيًا، لإجباره على الخضوع بشكل كامل، بالتزامن مع عدم السماح بأي هوامش قد تؤدي مستقبلًا لتشكل قوى مجتمعية منظمة، ربما تمثل خطرًا على وجود النظام، وتهديدًا لمستقبله.

لكن الإيغال في القمع وإغلاق هوامش الحريات، والانخراط في دوامة الديون التي تتضاعف كل بضعة سنوات، حتى تجاوز الدين الخارجي لمصر في عام 2021 مبلغ 137 مليار دولار بعد أن كان 40 مليار دولار في عام 2014[4]، بالتوازي مع وجود تحديات متعددة من أبرزها؛ وجود قرابة 70 مليون شاب تحت عمر الثلاثين، وعدم قدرة النظام على تلبية احتياجاتهم في مجالات التعليم والصحة والخدمات والتوظيف وغيرها، فضلًا عن اتساع الفوارق الطبقية، وكلها أمور تجتمع معا لتؤكد أن المطالب التي دفعت لحدوث ثورة يناير لم تتحقق، بل تزداد.

وفي مواجهة تلك المتطلبات لا تكفي القوة والبطش وحدهما في حكم الشعوب، فقد انهار النظام السوفيتي رغم قبضته الحديدية، وسقطت عشرات الأنظمة الديكتاتورية حول العالم في ظل عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولم تنفعها عندئذ قبضتها الأمنية والعسكرية، وذلك لأن الجمع بين الحرمان السياسي، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية خلال فترة النمو السكاني المتفجر ما هو إلا قنبلة موقوتة[5].

ورغم الإقرار بأن نظام السيسي يبدو حتى الآن منتصرًا في المعركة، ويوطد أركانه عامًا بعد الآخر، إلا أن نظامه في الحقيقة يستجمع كل مسببات الانفجار ضده، وعلى جهة أخرى، فالمنطقة العربية تعيش حالة سيولة كبيرة، حيث

[٤] المركزي يعلن ارتفاع الدين الخارجي لمصر، أخبار اليوم، ١٦ أكتوبر ٢٠٢١.

[٥] Adel Abdel Ghafar, 'Youth Unemployment in Egypt: A Ticking Time Bomb', Brookings Institution, ٢٨ July ٢٠١٦.

إن الوضع الإقليمي يُعاد تشكيله، والنظام الدولي يمر باضطراب كبير في ظل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتراجع أهمية الخليج العربي في منظور واشنطن، فضلًا عن تزايد التوترات بين أمريكا والصين، وحلف الناتو وروسيا.

دروس الموجة الأولى

تفادي الأخطاء السابقة يتطلب البناء على رصيد الخبرة المتراكم خلال السنوات الماضية، ومما يساعد في ذلك:

أولًا: العمل على تنمية شعور الفرد بذاته وقدرته على الفعل والإنجاز، فالعصر الذي نعيش فيه لم يعد عصر القوى العظمى، والدول القوية، والجماعات الكبيرة بمفردها، إنما دخل المشهد لاعبون جدد أصغر، لهم القدرة على التأثير بشكل كبير في الأحداث، بل وفرض أمر واقع على الكيانات الأكبر، سواء في الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الإعلامية، فنجد كمثال بسيط أن بعض البرامج على اليوتيوب تحوز مشاهدات أكثر من قنوات فضائية ذات ميزانيات ضخمة.

ثانيًا: تنسيق الجهود بين الراغبين في التغيير، فالواقع الحالي يبرهن على غياب أي إدارة مركزية للتغيير تقدم رؤية وتصيغ حلولًا ناجعة للأزمات، بينما الخصوم ينسقون جهودهم على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه المفارقة يمكن حل معضلتها عبر مستويين:

- **محور رأسي** يتعلق بالقيادات ذات الخط التغييري، يقوم على تنسيق أنشطتها، وتكميل بعضها لبعض، فهناك فئات وشخصيات نخبوية لديها رؤى وأفكار وتصورات متميزة، وهناك فئات أخرى لديها امتدادات مجتمعية، وفئات ثالثة لديها إمكانات مالية جيدة، وفئات رابعة لديها خبرات تقنية وإعلامية ..إلخ.
- **محور أفقي** يتعلق بعموم الأفراد، يقوم على تأسيس أعمال لا تعتمد على الانتماء التنظيمي، وتهدف لتحفيز الأدوار الفردية والجماعية الصغيرة بالتوازي مع تصدير رموز جديدة في مواجهة حملات الاستئصال وتجفيف المنابع التي تتعرض لها الحالة الثورية منذ بدء موجة الثورات المضادة.

ثالثًا: تجاوز الكثير من القادة ممن تبين أنهم ليسوا على مستوى الأحداث، سواء لضعف لديهم في الرؤية المطلوبة للتوجيه السليم، أو لضعف وتكلس في الإرادة تمنعهم من حسن الإدارة في أجواء الصراع.

رابعًا: تحليل بنية النظام، ووضع تصورات لإعادة بناء مؤسسات الدولة عند حدوث التغيير المنشود، تجنبًا لحالة الشلل التي حدثت بعد ثورة يناير، حيث لم تبرز آنذاك خطط جادة لتفكيك أذرع النظام، وبناء مؤسسات جديدة تلبي طموحات الجماهير.

خامسًا: تبني مطالب الجماهير، وعدم الانفصال عنها بمطالب ذاتية أو سعيًا لمكتسبات تنظيمية ضيقة.

سادسًا: وأخيرًا تجنب جلد الذات، والرجوع إلى وضع وثق فيه العديد من الراغبين في التغيير بخصومهم، مثلما حدث تجاه الجيش قبل انقلاب 2013، وعدم المراهنة على الحلول القائمة على مطاردة السراب.

الثورة والاجتماع البشري: مقارنة بين الربيع العربي والربيع الأوروبي

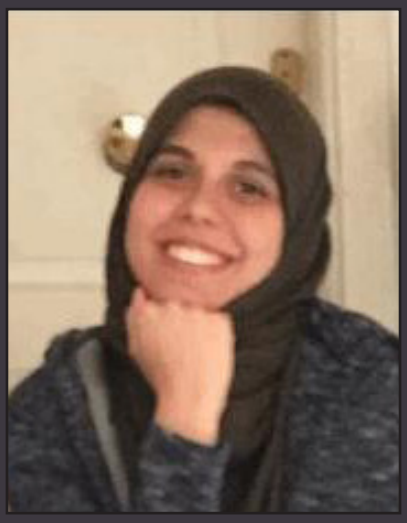

شروق أمين

باحثة في العلوم السياسية
بكالوريوس العلوم
السياسية والعلاقات الدولية
وبكالوريوس السينما
والتلفزيون

مع كل بداية عام يُضاف رقمٌ إلى تاريخ ميلاد الثورات العربية، أحد عشر عامًا مرت على الموجة الأولى لثورات المنطقة، وما يقرب من أربع سنوات على الموجة الثانية، ثم ينظر الرائي في الأحداث الجارية فيشهد ازدياد أعداد المعتقلين وضحايا النزاعات، ارتفاع لمعدلات الهجرة، تأزم للوضع الاقتصادي، احتكار لأدوات البناء الثقافي من قبل من هم في السلطة، استبداد النخب الحاكمة مع تخبط المجموعات الثورية، ومن ثم تأتي الشكوك بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الدينية التي قد يرى الفرد أنها لم تستطع حل هذه الأزمات على المدى القصير، فينقلب عليها وتبدأ رحلة البحث عن أجوبة.

لم يكن الجميع يؤمن بالثورة من البداية، بل لم تكن الثورة كفكرة واضحة قبل قيامها، وحتى في السنوات التي تلتها وإنها لا تزال موضع بحث وفهم.

يقول ابن خلدون: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم وغلبهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"[1].

إن رؤية ابن خلدون الجبرية عن حتمية التغيير واستمراريته وهرم الدولة الحتمي، يؤكد أن الثورة جزء لا يتجزأ من دائرة التطور، وهذا التغيير قد يقود في ظاهره إلى الأسوأ وقد يحمل في باطنه تغييرًا جذريًا يحتاج إلى المدى البعيد كي تتضح معالمه.

هذه المقالة تتناول نفس السؤال لكن بطرح مقارنة سريعة بين موجتين ثوريتين من أزمنة وأقطار مختلفة، وهما الثورات العربية حديثة العهد والثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر، حيث أن تلك الثورات كانت جزءً من التطور الحضاري للقارة الأوروبية رغم فشل أغلبها إن لم يكن جميعها.

أوروبا قبل ثورات 1848

عرفت القارة الأوروبية نظام الملكية المطلق والإمبراطوريات ذات القوميات المتعددة، وقد خلفت الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر نموًا سكانيًا كبيرًا ما أدى إلى انتشار التعليم، واتساع الطبقة المتوسطة والتي كان أغلبها من الشباب.[2]، ولم تستطع الأراضي الزراعية تحقيق الاكتفاء الغذائي رغم زيادة إنتاجيتها بسبب صناعة الآلات الزراعية، ونتج عن ذلك التحول الصناعي الذي شهدته القارة أزمات اقتصادية ومالية، تزامن ذلك مع زحف إلى المدن، وازدياد في معدلات البطالة والأمراض، وتردي أوضاع العمال، بالإضافة لارتفاع معدلات التضخم.

> **"اختلفت المطالب الثورية في ثورات الربيع الأوروبي، ولكنها اشتركت في مجموعة من المطالب، أهمها: المشاركة السياسية، والحقوق الاقتصادية، وحرية الصحافة، وإنهاء حكم الملكية المطلق، وتأسيس دول قومية تقوم على المساواة بين المواطنين"**

لم تحاول النخب السياسية الأرستقراطية التخفيف من حدة الأزمات، فعلى سبيل المثال ظلت نسبة الضرائب الاستهلاكية كما هي، ولم تكن ثورة 1789 في فرنسا بعيدة عن أذهان الوعي الجمعي الأوروبي، حيث بدأت تصورات سياسة جديدة تنتشر في القارة مثل الهوية القومية والليبرالية، وحق الشعوب في تحديد مصائرها، والمساواة بين المواطنين.

[١] ابن خلدون (١٤٢٥)، المقدمة، ج١، ص٣٢١. استشهد به مصطفى غنيمات، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ٢٠٠٧

[٢] Wilmot, E. (١٩٩١). The Great Powers ١٨١٤-١٩١٤, Nelson Thornes Ltd, p ٦٦-٨٥.

ربيع أوروبا

"الربيع الأوروبي" أو "ربيع الشعوب" بدأ في سنة 1848 وانتهى في العامين التاليين، ثورات اجتاحت أكثر من خمسين كيانًا سياسيًا منفصلًا دون ترتيب أو تنسيق بين مشعليها.[3]

ففي يناير 1848، انفجرت أول احتجاجات في إيطاليا والتي كانت منقسمة إلى ولايات منفصلة في ذلك الوقت، وتبعتها "ثورة فبراير" في فرنسا، ثم "ثورة مارس" في الولايات الألمانية، ثم انفجرت الثورة في فيينا قلب إمبراطورية هابسبورج النمساوية، ولحقت بهما الدنمارك والسويد في ذات الشهر.

في يونيو من نفس العام، اندلعت الاحتجاجات في الإمارات الرومانية -رومانيا وأوكرانيا ومولدوفا حاليًا- ضد الامبراطورية الروسية، تبعتها الثورة الأيرلندية الفتية في يوليو ضد الحكم البريطاني، والتي كانت قد بدأت بأشكال مختلفة منذ استحوذت بريطانيا على أيرلندا في 1801.

وعليه؛ فإن تأثير الدومينو الذي شهدته الثورات الأوروبية مشابه لذلك الذي وقع في المنطقة العربية بداية "بثورة الياسمين" في تونس والتي بدأت في ديسمبر 2010، ثم ثورة الخامس والعشرين من يناير من العام التالي في مصر، وثورة ليبيا في فبراير وسوريا في منتصف مارس واليمن في سبتمبر وغيرها من الاحتجاجات ثم بلدان الموجة الثانية في 2018 و2019.

اختلفت المطالب الثورية في الدول المذكورة كما اختلفت في ثورات المنطقة العربية، ولكن ظلت مظلة من المطالب تتشارك فيما بينها ومنها: المشاركة السياسية، وحقوق اقتصادية، وحرية الصحافة، وإنهاء حكم الملكية المطلق، وتأسيس دول قومية تقوم على المساواة بين مواطنيها.

ورغم أن الثورات لم تُصبغ بأيديولوجية محددة إلا أن القوى الثورية كانت منقسمة إلى فئات من الليبراليين والقوميين والعمال والفلاحين.[4]، اتحدت القوى الثورية ضد الحكم القديم ولعلها لذلك حققت نجاحاتها الأولية، كتنحي ملك فرنسا وإنشاء حكومة انتقالية، واستقالة الرجل القوي في إمبراطورية هابسبورغ النمساوية مترنيش، وإنشاء اتحادات للعمال، ووضع مسودات بعض الدساتير.

[٣] Narayan, S. (٢٠١٦). The Seeds of the "Springtime of the Peoples:" A Study in the Causes of the Revolutions of ١٨٤٨, Inquiries Journal, Vol. ٨.

[٤] Anceau, É. (٢٠٢٠). ١٨٤٨, the European People's Spring, Digital Encyclopedia of European History.

الثورات المضادة والشتاء الأوروبي

باءت جميع ثورات الربيع الأوروبي بالفشل، واستحال الربيع إلى شتاء، ونجحت الثورات المضادة بشكل حاسم وفي بعض الدول كان نجاحها عبر الانتخابات، فلم تستطع القوى الثورية الوفاء بوعودها، واستمر الاقتصاد في التأزم، وانقسمت القوى الثورية بين طبقة العمال والطبقة المتوسطة، وبين رؤى سياسية مختلفة.[5] ، وقعت مجازر في ثورات الربيع الأوروبي، وقُتل ما يقرب من مئة ألف في الإمبراطورية النمساوية، فضلاً عن آلاف آخرين في مناطق مختلفة، بجانب الاعتقالات والإعدامات والنفي، كما شهدت القارة فوضى وانقسامات بين القوى الثورية التي لم تستطع إيجاد عصبية تفوق كل العصبيات الكامنة في المجتمع، ولا عصبية النخبة الحاكمة[6]، ولم تتضح معالم نجاح الثورات إلا بعد ما يقرب من ربع قرن، والمفارقة أن هذا حدث بأيدي بعض أعداء ثورات 1848.[7]

مرت ثورات أوروبا بمراحل مهمة بعد اندلاعها للوصول إلى التغيير الجذري الذي حدث في النسيج المجتمعي والنظام السياس،ي وأوجد عصبية جديدة أدت إلى اجتماع بشري استطاع الوصول في النهاية لمرحلة الدولة.

كما ساعدت الثورة الصناعية في انتشار الأفكار والمعلومات وبين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، حيث كان التلغراف قيد التطوير فساعد بدوره في نشر أخبار الثورات في القارة الأوروبية من دون رقابة النظم الحاكمة، يُذكر كيف أثر خبر تنحي الملك الفرنسي على المتظاهرين والنشطاء في ألمانيا والذي كان قد بعث عبر التليغراف. [8]

[٥] Wilmot, E. (١٩٩١). Ib

[٦] علاء زهير الرواشدة، سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني: دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون، الحوار المتوسطي، العدد السادس، صـ٣٣١ – ٣٣٢.

[٧] Smith, P. (١٩٥٢) Revolutions of A Social History, Princeton University Press, p :١٨٤٨ .٣

[٨] Almond, M. (٢٠١٢). "The Arab Spring – Contemporary Revolutions in Historical Comparison". All Azimuth: A Journal of Foreign Policy and Peace, Vol :١ :٥٣-٣٥

انتشرت الأفكار في السجون والمنافي، كما انتشرت مبادئ الاشتراكية بعد أن نُشر البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك إنجلز في 1848، والذي كانت أفكاره تنتشر بعد الشتاء الأوروبي بشكل خاص بين أساتذة وطلاب الجامعات لما تحمله من حلم يوتوبيا لم تحققه الثورات.[9]

في 2011 ورغم رقابة الدول على القنوات الإخبارية المحلية خاصة في مطلع الثورات، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في انتشار أحداث الثورة والأفكار التي حملتها، ولا يزال المجال مفتوحًا في هذا الفضاء الذي لا تحتكره السلطة.

من العصبية إلى اجتماع بشري ومرحلة بناء الدولة

نجحت الثورات المضادة في تثبيت الحكم الملكي بعدما تعاونت فيما بينها، إلا أنها فشلت في لم شمل الشعوب تحت هوية واحدة، ورؤية سياسية واضحة، فضعفت عصبية من هم في الملك، وهرمت الإمبراطوريات، وظهرت القومية كشعار لاجتماع بشري جديد يؤسس لبناء دول أوروبية قائمة على هوية قومية، تستند للغة والثقافة والعادات والمواطنة[10]، ممهدة لما اصطلح عليه ابن خلدون تسلسل البناء الحضاري "عصبية - اجتماع بشري - عمران"[11].

فتوحدت كلٌ من ألمانيا وإيطاليا وضعفت الإمبراطوريات القائمة، بل إن الدولة القومية التي زُرعت بذرتها في القرن السابع عشر تبلورت بشكل واضح في أواخر القرن التاسع عشر، راسمة حدود الدول الأوروبية، وأحيت لغات كانت قد أوشكت على الاندثار، كما شجعت مأسسة الجيوش القومية[12]، ويعرف المؤرخ كريستوفر بايلي فترة ثورات 1848 وما بعدها بأنها فترة بناء الأمة والدولة في الحداثة وتاريخ العالم.[13]

إن النظم المَلكية المطلقة في أوروبا لم تكن مقترنة فقط بالنظام السياسي، بل إنها كانت تستند إلى منظور اجتماعي يُعرف الفرد -بشكل أساسي- بنسبه والطبقة التي ينتمي إليها، بل ويحدد حق المِلكية كملكية الأراضي والقطاعات وهلم جرا على هذا الأساس، فلم يكن النظام الجمهوري الذي شهدته فرنسا والقومية مجرد حلم سياسي فقط، بل أيضا حلما اجتماعيا يعيد تسمية الفرد بالمواطن بدلا من كونه تابعا للملك، وبالمالك بدلا من المملوك.[14]

لم يكن نمط التغيير وسرعته موحدا بين الدول الأوروبية، فقد كانت المدن

[٩] Narayan, S. (٢٠١٦). Ibid.

[١٠] Narayan, S. (٢٠١٦). Ibid.

[١١] عصام عبدالشافي، (٢٨ أغسطس ٢٠١٨). الثورة والبناء الحضاري عند ابن خلدون، المعهد المصري للدراسات.

[١٢] Smith, P. (١٩٥٢). Ibid, p. ٦.

[١٣] Bayly, C. (٢٠٠٤). The Birth of the Modern World: ١٧٨٠-١٩١٤, as cited in Narayan, S. Ibid.

[١٤] Sperber, J. (٢٠١٧). Revolutionary Europe, ١٧٨٠-١٨٥٠. 2nd ed. London: Routledge, chapter ٩.

-المركز- أسرع وتيرة من المدن الصغرى والقرى -الأطراف- كما اتضحت معالم التغيير بشكل أسرع في غرب أوروبا ووسطها وشمالها عن شرقها وجنوبها.[15]

الخلاصة:

بدأت ثورات الربيع العربي بمجموعة من الشباب المتعلمين من الطبقة المتوسطة هي الأخرى، ونجحت في تحقيق مكاسب أولية ما لبثت أن فُقدت أمام الثورات المضادة، فلم تستطع القوى الثورية الالتحام وإيجاد عصبية أقوى من عصبية من هم في الحكم، بل إن الانقسامات في المنطقة تزايدت بين طائفية دينية واتجاهات أيديولوجية، وبين ليبراليين وإسلاميين ومناصرين للثورة وأتباع للثورات المضادة، حتى إن تونس التي كانت تُعتبر الاستثناء بين ثورات العالم العربي شهدت انقلابا على الديمقراطية في شهر يوليو من عام 2021.

على مدى قرن أو أكثر مرت أغلب الدول العربية بمراحل ثلاث، وهي: الدولة الاستعمارية، ودول ما بعد الاستقلال، والدول الاستبدادية التي ظهرت في سياق الانقلابات العسكرية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والتي عاشت مرحلة من الاستقرار منذ العام 1970 وحتى الربيع العربي في 2011."[16]

غير أن هذه النماذج جميعها لم تجب على أسئلة حول أزمة التكوين الاجتماعي والسياسي والمؤسسي للدولة التي انقسمت بين دولة قومية على النمط الغربي بآلياتها ومؤسساتها ونخبها التي ترى أنها تعبير عن المجتمعات العربية، وبين تصور مبهم للدولة في الثقافة الموروثة والذي هو في حاجة للكثير من التنظير لتتضح معالمه.

إن كان التاريخ يعيد نفسه، فالسؤال الذي يطرحه هذا المقال في النهاية: ما هي الأطروحات السياسية والفكرية لتكوين اجتماعي يصل إلى مرحلة الدولة والغلبة لبلدان الثورات العربية وللمنطقة ككل كما حدث بعد ثورات الربيع الأوروبي؟

[١٥] Sperber, J. Ibid, chapter ٥.

[١٦]يزيد صايغ، أزمة الدولة القطرية العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٥

ثـورة يـنـايـر...
الفواعل والتحولات

ميدان التحرير: عن الفعل الثوري والذخائر السياسية

عبد الرحمن حسام

دكتوراه في النظرية السياسية والدراسات الحضارية من جامعة ابن خلدون تركيا مهتم بالتغيير السياسي والاجتماعي

«الثورة قوية كالفولاذ، حمراء كالجمر، باقية كالسنديان، عميقة كحبنا الوحشي للوطن»
تشي جيڤارا

شهد العالم العربي منذ نهاية عام 2010 أحداثا كانت تعتبر فيما سبقها ضربًا من الخيال، بل كانت غير متخيلة أصلا، إذ اندلعت ثورات، وقامت حركات، وسقطت حكومات، ثم انطلقت ثورات مضادة سعت لوأدها في مهدها، وتمكنت من استعادة الزمام وتحكمها بمقاليد الأمور.

كانت الثورات حدثا غير متوقع كعادة الثورات التي قلما تكون مخططة ومرسومة قبلا، كما كانت حدثا متألقا ونبيلا أعاد الأمل للنفوس في مستقبل أكثر إشراقا، وأقل ظلما وظلمة.

لقد كانت الثورات كذلك حدثا كاشفا أماط اللثام عن الإمكانات والقدرات الكامنة في ثنايا الوطن ورحمه، فكشفت عن أفضل ما فيه، لكنها كذلك كشفت عن أسوأ من فيه.

ثمة أسباب هيكلية عميقة ممتدة تاريخيا للثورات العربية.

سياسيا؛ تعاني الدول العربية من انعدام الديمقراطية، وامتداد القمع وتقييد الحريات، خاصة في ظل تمديد قانون الطوارئ لأمد غير محدود، بما يشكل تأصيلا وترسيخا لحالة الاستثناء، كما تعاني الدول العربية من تغول الدولة والهشاشة المؤسسية، والضعف الشديد للأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

اقتصاديا؛ تتقلص الطبقة الوسطى باستمرار، وتزداد الأحوال المعيشية سوءً يوما بعد يوم، إضافة للفساد المستشري في جنبات ومفاصل المجتمع والدولة.

فضلا عن ذلك؛ تعاني الدول العربية من عسكرة للدولة والمجتمع وهي حالة تكاد أن تكون عامة وشاملة، مع تنوعات لهذه العسكرة وتقاطعات مع القبلية والطائفية وغيرها، وتسيطر على الدولة العربية المعسكرة أوليجاركية حاكمة، تعد بمثابة جماعة وظيفية تحمي مصالح الخارج، فيما تعزز من مكاسبها الذاتية ونهبها لثروات الوطن.

كذلك فإن انسداد الأفق، وانعدام الأمل في الإصلاح أو التغيير من داخل النظام، عامل مهم من عوامل اشتعال الثورات.

ولكن هل يعني استمرار أسباب الثورة استمرار الثورة ذاتها؟ إذا كنا نقصد بالحالة الثورية موجة ثورية محددة، فإنه بطبيعة الحال لا يمكن المجادلة باستمرار الحالة الثورية العربية التي اندلعت أواخر عام 2010، صحيح لقد انتهت هذه الموجات وتم إخماد نارها وقطع جذورها، لكن هذا لا يعني انتهاء الثورة كمطلب وحلم، أو بالأحرى لا يعني انتهاء أسباب الثورة ومقتضياتها، إذ لا زالت ذات الأسباب البنيوية والعوامل الهيكلية مستمرة، بل وتزداد وطأة كل يوم.

لذلك فإنه يمكن الجزم باندلاع موجة، أو موجات ثورية جديدة،

> **"برغم إخماد موجاته الأولى، وفت عضد جيل الربيع العربي، فإن ما حدث قابل دوما للاستدعاء من جديد والبناء عليه، وإنتاج جيل ثوري يتجاوز مآزق ومثالب الحراك الأول"**

وإن كان من الأكيد عدم قدرتنا على التنبؤ بوقتها وكيفيتها وصيرورتها، ولعل من أهم أسباب ذلك انفتاح الخيال السياسي على إمكانية التغيير، واختبار مذاق الحرية، ولو لبرهة من الزمن.

لقد كان الربيع العربي حدثا استثنائيا في التاريخ الحديث لمنطقتنا العربية والإسلامية، ومن المهم الالتفات إلى أنه برغم إخماد موجاته الأولى، وفت عضد جيل الربيع العربي، فإن ما حدث قابل دوما للاستدعاء من جديد والبناء عليه، وإنتاج جيل ثوري جديد يتجاوز مآزق ومثالب الحراك الأول.

وثمة مآزق ومثالب كثيرة وقعت فيها واتسمت بها الثورات العربية، نركز في هذا المقال على فكرة "الذخائر السياسية" للفاعل الثوري والسياسي (Political Repertoires)، ونضرب مثالا بميدان التحرير في الحالة المصرية.

ميدان التحرير: نقطة ضعف أم قوة؟

يعرف تشالز تللي الذخائر السياسية -ويمكن فهمها كذلك على أنها "خزان الخبرات"- بأنها "الأنساق المحدودة والمألوفة والمخلَّقة تاريخيا، المتعلقة بالحراك المؤدي لصناعة الادعاءات، والتي في أغلب الظروف تحدد إلى درجة كبيرة الوسائل التي ينخرط الناس من خلالها في السياسة التنازعية"[1].

فالذخائر السياسية تعني ببساطة تصورات وأدوات ومسارات الفعل السياسي والثوري على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي، ومن المهم للغاية دراسة مسألة الذخائر السياسية ودورها المركزي في السياسة التنازعية، إذ يمكن لنا رؤية وإدراك أخطاء أساسية للثورة المصرية من منظور فشل أو غياب مجموعة من الذخائر السياسية المحددة[2]، والتساؤل حيال القوة والذخائر والأصول السياسية التي امتلكتها أو كان يمكن أن تمتلكها الثورة.

كانت القوة السياسية والاجتماعية للثورة تنبع من طموح الناس للتغيير السياسي والحرية والعدالة والعيش الكريم، لكن على مستوى الذخائر السياسية فإن الذخيرة الوحيدة التي امتلكتها الثورة كانت احتلال ميدان التحرير.

كان هذا الفعل ناجحا جدا في البداية، إذ فاجأ النظام وأدى في النهاية لرحيل مبارك، لكن القوى السياسية والثورية أساءت استخدام هذه الذخيرة السياسية وحمّلتها فوق طاقتها، مما أفقدها الزخم وأدى في النهاية لاستنزاف قوة هذه الذخيرة السياسية، وإفراغها من معناها.

[١]. Tilly, C. (٢٠١٠). Regimes and repertoires. University of Chicago Press, p. vii.

[٢: راجع مثلا]. Ketchley, N. (٢٠١٤).Contentious politics and the ٢٥th January Egyptian revolution(Doctoral dissertation, The London School of Economics and Political Science (LSE))؛ Said, A. S. (٢٠١٤).The Tahrir Effect: History, Space, and Protest in the Egyptian Revolution of ٢٠١١(Doctoral dissertation).؛ Sika, N. (٢٠١٧).Youth activism and contentious politics in Egypt: Dynamics of continuity and change. Cambridge University Press.

كان ميدان التحرير مشروعا تشاركيا، ويوتوبيا متحققة على أرض الواقع، ومثّل في الوقت نفسه مساحة مادية واجتماعية ورمزية، كما تحول في النهاية إلى رمز وقلب الثورة المصرية.

برز ميدان التحرير باعتباره الذخيرة السياسية المركزية للثورة، إذ كان الصوت والمساحة المركزية للثورة، والنقطة التي تلاقت عندها مجموعة من الذخائر السياسية الأخرى.

ويمكن النظر إلى ميدان التحرير باعتباره عدسة يمكن منها النظر إلى نجاحات وإخفاقات الثورة، مثلا كان التحرير يعبر عن مفارقة أساسية: فمن جهة برز التحرير باعتباره الصوت المركزي للثورة، وهو ما ضخم من حجم الحدث، وساعد في التعبئة والحشد، لكن من جهة أخرى؛ ركز التحرير الثورة في مكان واحد، وهو ما حجَّم من التعبئة والحشد في أماكن أخرى، وقزَّم أصواتا وقضايا أخرى داخل التحرير نفسه، كما منع تطوير أجندة ثورية أكثر راديكالية.

لقد صعد التحرير كذخيرة سياسية وسقط في فترة زمنية قصيرة، كما انهارت فعاليته نتيجة أن كثيرا من الأجزاء المهمة التي جعلت هذه الذخيرة ناجحة في المرة الأولى، كانت مفتقدة خلال التوظيف المتكرر لتلك الذخيرة.

كاستراتيجية؛ تحوّل احتلال ميدان التحرير من كونه نمط الحراك المركزي للثورة المصرية وصورتها الذهنية الأساسية، إلى استراتيجية غير ذات كفاءة اعتبرت رمزا على فشل الثورة خلال الفترة الانتقالية 2011-2012.

ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز ونجاح التحرير كذخيرة سياسية، من جهة أولى؛ كان للميدان في حد ذاته أهمية تاريخية وجغرافية بارزة، ومن جهة ثانية؛ برز التحرير باعتباره التتويج النهائي للثورة المصرية، فمثلا كانت كل المسيرات تنطلق كي تنتهي إلى ميدان التحرير.

ومن جهة ثالثة؛ كان تنظيم ميدان التحرير فريدا جعله جمهورية كاملة، ومن جهة

رابعة؛ كان الميدان نتيجة تنظيم وقيادة مجموعة متعددة ومتنوعة من التحالفات والحركات السياسية والطبقية والشبابية، وهو ما جعل التنظيم بالغ الكفاءة، وجعل من التحرير ذخيرة سياسية بالغة القوة.

ومن جهة خامسة؛ وللمفارقة فإن استجابة النظام عززت من مركزية وصعود ميدان التحرير، إذ ركزت استراتيجيات النظام المتنوعة الهادفة لقمع الحراك الثوري على ميدان التحرير خلال الثمانية عشر يومًا.

كيف فقد الثوار ميدانهم؟

استمر تصاعد الحشد والتعبئة في الميدان عقب تنحي مبارك في فبراير 2011، وتحوّل إلى استراتيجية محبذة خلال الفترة الانتقالية، وكان دوما ما يتم وسم العودة للميدان باعتبارها عودة للثورة من جديد، ولكن لم يكن لأي من هذه المحاولات فرصة النجاح في إعادة إنتاج مشهد الثورة الأول للتحرير كذخيرة سياسية، سواء في حجمه، أو طاقته، أو فعاليته.

ومنذ 12 فبراير 2011 وحتي 5 ديسمبر 2012 شهد الميدان عشر اعتصامات، لم يكن أي منها ذا تأثير سوى ثلاثة فقط، وكانت الاعتصامات في التحرير التي أعقبت تنحي مبارك أصغر على نحو دراماتيكي من الاعتصامات الأولى في الميدان خلال بداية الثورة، كما اعتاد المتابعون وصفها باعتبارها "اعتصامات في التحرير"، وليس بكونها "معسكر الثورة".

وساعد صغر حجم الاعتصامات اللاحقة على تصديق وصف الإعلام للمحتجين باعتبارهم "بلطجية"، وليسوا ممثلين عن الشعب، وكان المنطق المسيطر على المحاولات المتكررة لاحتلال ميدان التحرير هو أنه إذا كان احتلال ميدان التحرير هو الأداة الثورية المركزية، فإنه يمكن استخدامها من جديد بالتأكيد، ولكن هذا لم يحدث، وإنما على العكس تغيير معنى التحرير ومفهومه، وخاصة في ظل تنازع المحتجين على الميدان ومعناه، والتحولات في الأجندة السياسية للقوى السياسية المتنازعة.

> **"كان ميدان التحرير مشروعا تشاركيا، ويوتوبيا متحققة على أرض الواقع، ومثّل في الوقت نفسه مساحة مادية واجتماعية ورمزية، كما تحول في النهاية إلى رمز وقلب الثورة المصرية"**

خلال الفترة الانتقالية تغير التحرير كذخيرة سياسية ليس فقط على مستوى الأعداد والتشكيل، بل على مستوى الديناميات اللوجيستية الأخرى، حيث كانت الأعداد لا تتعدى بضع مئات قليلة، وكانت الاعتصامات ضعيفة جدا، وعاجزة عن إقامة معسكر والاحتفاظ به.

كذلك كانت الأعداد القليلة تعني التجانس، على عكس تحرير الثورة وأيامه الأولى، الذي ضم ألوانا متعددة من الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية، وكانت الاعتصامات في الفترة الانتقالية تتكون أساسا من الشباب اليساريين.

وعلى مستوى المساحة، وعلى عكس تحرير الثورة الذي ملأ جنبات الميدان الضخم، فإن الاعتصامات اللاحقة كانت بالغة الصغر ومحدودة داخل "الصينية"، وعلى مستوى العلاقة بين النظام والتحرير كذخيرة سياسية، فقد تغيرت هذه العلاقة على نحو جذري عقب تنحي مبارك.

خلال الأيام الأولى للثورة، فقد النظام قدرته على التحكم وبدا في حالة أزمة، ولكن بعد ذلك أعاد النظام تنظيم نفسه وتأسيس قوته، من خلال انخراط الأجهزة العسكرية والمخابراتية في شئون الأمن الداخلي، ومن خلال الحملات الإعلامية المضادة التي استهدفت تجريم المعتصمين ووصمهم بأنهم مجموعة من "البلطجية".

هذا بالطبع فضلا عن الاستخدام المفرط للعنف، ومحاولات اختراق المعتصمين، في الاعتصامات اللاحقة لتنحي مبارك فقد المعتصمون التحكم في الميدان، وكانوا مكشوفين، وعانوا من الضعف الشديد، كما جرى فض كل الاعتصامات تقريبا بالقوة على يد قوات الأمن.

لم يكن استخدام النظام للعنف أمرا جديدا، إلا أن الأعداد القليلة للمعتصمين وافتقادهم للدعم الشعبي نبه النظام إلى إدراك الضعف الشديد للاعتصامات اللاحقة، ومن ثم تصاعد عنف الدولة ضدهم حتى فقد المعتصمون في التحرير الزخم، كما فقدوا الدعم الشعبي والقدرة على التحكم، وفي المحصلة فقدوا الميدان.

المثقفون وثورة يناير .. دروس من الماضي للمستقبل

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية

مع مرور عقد على اندلاع احتجاجات الربيع العربي، ووصول المشهد العام في مصر إلى انسداد غير مسبوق، وفشل النظام الحاكم الحالي في النهوض بأوضاع المصريين بالتوازي مع تبنيه لنهج القمع وفرض الجبايات، تزداد الحاجة لدراسة الأحداث السابقة لأخذ العبر منها من أجل المستقبل الذي نتوقع أن يكون ممتلئا بالمستجدات في ظل حقيقة أن نظام يوليو أُصيب بالشيخوخة في عهد مبارك، وفقد مشروعيته في عهد السيسي، وأصبح يدافع عن وجوده منذ اندلاع ثورة يناير. وفي هذا المقال أتناول مدى تأثير المثقفين في تحديد مسار ثورة يناير، وإمكانية أن يكون لهم دور في توجيه مسار الأحداث مستقبلا، وأسعى لتقديم تحليل للاستقطاب (الإسلامي - العلماني) الذي ازدادت حدته بعد ثورة يناير، وأناقش هل كان استقطابا حقيقيا لابد منه أم مصطنعا من الممكن تجاوزه، وصولا إلى كيفية إدارته مستقبلا.

أولا:المثقفون وثورة يناير

بعض تعريفات المثقف، تجنح إلى أنه (كل من يعمل في مجال يتصل بإنتاج المعرفة أو نشرها)، ويذهب إدوارد سعيد إلى أن المثقف فرد (ينهض بدور معين في الحياة العامة بمجتمعه... فرد يتمتع بموهبة خاصة تمكنه من حمل رسالة ما، أو تمثيل وجهة نظر ما، أو موقف ما، أو فلسفة ما، أو رأي ما.. وتمثيل ذلك باسم المجتمع). وهو تعريف يتسع ليشمل مفكرين وكتاب وإعلاميين وشعراء وأدباء وخطباء وما شابه. يلعب المثقفون دورا مهما في توجيه المجتمعات. فالمثقف الجاد مفترض أن يساهم في تنوير عقول الآخرين، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وشرح العقبات التي تعترض نهضتهم. ومن ثم عادة ما يتصدر المثقفون موجات الحراك الجماهيري، بل ويسبقونها بخطوات عبر التنظير للتغيير والثورة وانتزاع الحقوق. ولذا يقول سعيد أنه (لم يحدث أن قامت ثورة كبرى في التاريخ الحديث دون مثقفين).

لكن في الحالة المصرية، لم تندلع ثورة يناير على خلفية تنظيرات ثورية طرحها المثقفون، حيث خلت الساحة الثقافية تقريبا من منظرين بارزين يدعون لتثوير المجتمع، ويمكن القول بأنه منذ تنظيرات سيد قطب في منتصف القرن العشرين لم تبرز تنظيرات ثورية في المشهد المصري. إنما تبنى بعض المثقفين مقاربات تدعو النظام للإصلاح، أو عدم توريث الحكم مثلما يتجلى في نموذج حركة كفاية.

عمليا، كانت جموع الشعب أسبق من الشرائح المثقفة في توسيع نطاق الدعوات التي أطلقها النشطاء السياسيين للاحتجاج في يناير، فحولوها إلى ثورة شعبية في ظل أجواء انسداد سياسي توجتها عملية تزوير موسعة لانتخابات مجلس الشعب في نهاية 2010 بالتوازي مع تصاعد الحديث عن توريث الحكم لجمال مبارك فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتزايد وتيرة التراجع في حالة الحقوق والحريات وصولا إلى حادثتي قتل الشابين خالد سعيد وسيد بلال، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على تلبية احتياجات الشعب الأساسية بتوفير معيشة آدمية وتعليم جيد ومنظومة صحية لائقة مما انعكس سلباً على حياة المواطنين.

كذلك لم يكن هناك دور مؤثر للمثقفين في توجيه الثورة بعد حدوثها مقارنة بدور قادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وشبكات رجال الأعمال والنخب السياسية وقادة الجماعات المنظمة. بل يمكن القول بأن طبقة المثقفين لعبت دورا سلبيا عبر إبراز وتعزيز الاستقطاب الثقافي (الإسلامي - العلماني) الذي ساهم في إعاقة مسار ثورة يناير، والتمهيد لانقلاب يوليو 2013.

ثانيا:الاستقطاب الثقافي (الإسلامي - العلماني)

اتسم عهد مبارك بوجود استقطاب إسلامي علماني تأجج في مطلع التسعينات خلال حقبة صراع النظام مع بعض الجماعات الإسلامية، وتحتفظ ذاكرة تلك الحقبة بندوات شهدت حضورا جماهيريا واسعا، وشارك فيها د. محمد عمارة والشيخ محمد الغزالي ود. محمد سليم العوا و د. فؤاد زكريا والكاتب فرج فودة فضلا عن الكتب التي كان يهاجم كل طرف فيها الآخر.

عقب ثورة يناير، عاد الاستقطاب الإسلامي العلماني للمشهد بحدة لأسباب موضوعية ومصطنعة. فالجزء الموضوعي يتعلق باختلاف تصورات كلا الفريقين عن شكل الدولة المنشود بعد الإطاحة بنظام مبارك، وخشية كل طرف من انفراد الآخر بصياغة شكل الدولة وفق أيدولوجيته.

وفي ظل الشعبية الكبيرة للقوى الإسلامية خشيت أغلب القوى العلمانية من تداعيات الاعتماد على الممارسات الديموقراطية، فحاولت أن تدعم في 2011 جهود القوات المسلحة لفرض مبادئ عليا فوق دستورية في وثائق علي السلمي ويحيى الجمل، ثم حين رأت أن العمليات الانتخابية التي حدثت بعد الثورة كافة فاز فيها الإسلاميون مثل انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة فضلا عن رجحان الكفة التي دعمها الإسلاميون في استفتاء مارس 2011 او الاستفاء على الدستور في 2013. رفضت تلك القوى الإقرار بتبعات نتائج الانتخابات، وتحالفت مع القوات المسلحة تحالفا وفر واجهة سياسية لانقلاب يوليو 2013، وقامت بذلك الدور جبهة الانقاذ بشكل أساسي قبل أن تتفكك لاحقا بعد نجاح الانقلاب.

توهمت أغلب القوى العلمانية وبالأخص الممثلة في كيانات حزبية مثل (الوفد، الدستور، المصريون الأحرار، المصري الديموقراطي الاجتماعي، الكرامة، التحالف الاشتراكي) أن إزاحة الجيش للإخوان من الحكم ستفتح لها الطريق كبديل عن الإخوان، وتزايدت تلك الطموحات مع تعيين محمد البرادعي نائبا لرئيس الجمهورية عقب الانقلاب، وتشكيل حكومة برئاسة حازم الببلاوي وبعض المحسوبين على الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، لكن سرعان ما لفظتهم القوات المسلحة وشكلت حكومات لاحقة غير مسيسة. ويمكن القول بأن أغلب القوى العلمانية فضلت في فترة مفصلية نار العسكر على حكم مدني يقوده إسلاميون، وتوهمت أنها ستحقق تحت بنادق العسكر ما لم تحققه عبر صناديق الاقتراع. والاستثناءات من ذلك موجودة لكنها محدودة، ومن أبرزها الاشتراكيون الثوريون

وبعض الأفراد الذين رفضوا الحكم العسكري، ولم يقبلوا خيار الانقلاب العسكري على رئيس منتخب.

وفي المقابل، أثارت بعض القوى الإسلامية وبالأخص السلفية معركة مصطنعة حول قضية الهوية، فبعد تنحي مبارك مباشرة، سارع عدد من الدعاة إلى عقد سلسلة من المؤتمرات الجماهيرية تحت شعار (الحفاظ على المادة الثانية من الدستور). والملفت أنه في ذلك الوقت المبكر الذي دُشنت فيه تلك المؤتمرات لم تكن هناك دعوات تستهدف تغيير تلك المادة من الدستور، وهو ما يضع علامات استفهام على دوافع منظمي تلك المؤتمرات، وبالأخص مع استصحاب عدم مشاركتهم في ثورة يناير ثم اختفائهم من المشهد عقب الانقلاب. وعمليا ساهمت مجهوداتهم في تعزيز حالة الاستقطاب الإسلامي العلماني، كذلك ساهمت التصريحات العفوية لبعض الدعاة في توفير بيئة خصبة للاستقطاب كما في التصريح الشهير للشيخ محمد حسين يعقوب بعد الاستفتاء على الإعلان الدستوري في مارس 2011 (وقالت الصناديق للدين نعم).

كذلك ساهمت الاتهامات الموجهة من بعض الحركات الشبابية مثل حركة 6 إبريل لجماعة الإخوان بالتحالف مع المجلس العسكري، بالتزامن مع مواقف الإخوان الرسمية من بعض الأحداث مثل أحداث محمد محمود، في دعم جهود بعض القوى العلمانية لتكريس صورة أن الإخوان خانوا الثورة بعد أن قفزوا عليها، وهو ما شجع بعض الحركات الشبابية لاحقا على التحالف مع القوات المسلحة لإزاحة الإخوان من الحكم.

> **لم تندلع ثورة يناير على خلفية تنظيرات ثورية طرحها المثقفون، حيث خلت الساحة الثقافية تقريبا من منظرين بارزين يدعون لتثوير المجتمع، ويمكن القول بأنه منذ تنظيرات سيد قطب في منتصف القرن العشرين لم تبرز تنظيرات ثورية في المشهد المصري**

هل من آفاق لتقليل حدة الاستقطاب الإسلامي العلماني؟

الاستقطاب العلماني الإسلامي توافرت له أسباب ذاتية ومصطنعة، وتقليل حدة هذا الاستقطاب مستقبلا يتطلب مراجعات جادة من الطرفين.

فالقوى العلمانية تحتاج أن تراجع مدى تمسكها بمبادئها المعلنة واحترام إرادة المواطنين، وطبيعة علاقاتها بالقوات المسلحة، ونظرتها للقوى الإسلامية، حيث أن العديد من الرموز العلمانية لا يتصورون مكانا للإسلاميين سوى في السجون أو على مقاعد المعارضة، ويرفضون ابتداء وجود الإسلاميين في مقاعد السلطة.

في حين بالمقابل تحتاج الأوساط الإسلامية إلى مزيد من التوعية السياسية، وتجنب فتح معارك وهمية لإثبات الوجود، والابتعاد عن دغدغة مشاعر الجماهير بتصريحات عنترية، وإقامة جسور تواصل مع القوى غير الإسلامية التي تحترم خيارات المواطنين وترفض العيش في كنف الاستبداد.

وهنا يأتي دور المثقفين عبر تزايد احتكاكهم بقضايا المجتمع وتسليطهم الضوء عليها، وتوعيتهم للجماهير بحقوقها المسلوبة وإحيائهم لمعاني رفض الظلم، بعيدا عن نموذج مثقفي السلطة الذين يوظفون الثقافة لخدمة الاستبداد وتبرير جرائمه وتجاوزاته أو نموذج المثقفين المنفصلين عن الواقع ممن يركزون على قضايا سفسطائية جدلية بعيدة عن اهتمامات ومشاكل الناس.

وإن تغيير تراتبية الحكم في مصر، والذي تقبع القوات المسلحة على رأسه، يتطلب اصطفافا وطنيا حقيقيا يقوم على احترام إرادة المواطنين وهويتهم بعيدا عن الأفكار الوصائية الاستعلائية التي ترى أن النخبة السياسية تدرك مصالح الجماهير أكثر من الجماهير ذاتها أو تتبنى مقاربة إقصاء أكبر مكون جماهيري شعبي متمثل في الإسلاميين من حقه في شغل مقاعد السلطة في حال اختيار الشعب لهم.

ومن نافلة القول التأكيد على أن تراجع حدة الاستقطاب الإسلامي العلماني وتحقيق الاصطفاف لن يتحقق عبر شخصيات تخدم أجندات مرتبطة بالنظام الاستبدادي أو قوى دولية وإقليمية، إنما يتطلب شخصيات وطنية حرة نظيفة اليد والسمعة، مستقلة القرار، تعلي الصالح العام على مصالحها الشخصية والفئوية الضيقة، وتراعي أنه في حال تجاهل عوامل نجاح الاصطفاف، ستستمر حالة الاستقطاب بين المكونين الإسلامي والعلماني، مما يصب في صالح قوى الاستبداد.

النخبة الثقافية وثورة يناير.. أوان عودة المثقفين للشارع

إبراهيم هلال

باحث ومهتم بالفلسفة والأدب والاجتماع والسينما وصانع أفلام قصيرة

في 22 يناير عام 2013 عقدت مكتبة الإسكندرية مناظرة أدارتها المذيعة المصرية "مي الشربيني" بين "سوزان ندا" مدافعة عن موضوع المناظرة، وبين الدكتور "حسام أبو البخاري" معارضا لموضوع المناظرة، الذي كان عنوانه "نحن نرى أن مصر أصبحت مقسمة وغير متسامحة بصورة خطيرة" (1) إذ دافعت "ندا" بشكل مستميت عن فرضية "قيام حرب أهلية بمصر" بسبب الانقسام المجتمعي الحاد الذي حدث خلال 6 شهور من فوز الدكتور محمد مرسي -رحمه الله- برئاسة مصر. من هو المثقف؟ وما دوره ومسؤوليته تجاه الشأن العام بعد ثورة يناير المصرية؟

وهي نفس الحجة التي رفعها المعتصمون من الفنانين المصريين أمام وزارة الثقافة،(2) بعدما تولى الدكتور علاء عبدالعزيز الأستاذ بالمعهد العالي للسينما حقيبة وزارة الثقافة بمايو 2013، القرار الذي رفضه عدد كبير من الفنانين والأدباء والناشطين ثقافيا مثل "علاء الأسواني" (3)و"فاطمة ناعوت". والذين أيدوا -بعد ذلك- الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس السابق محمد مرسي وبالتجربة الديمقراطية في مصر عقب ثورة يناير؛ بحجة أن الانقلاب قد أنقذ مصر من الحرب الأهلية. وهو ما يطرح التساؤل حول من هو المثقف؟ وما دوره ومسؤوليته تجاه الشأن العام بعد ثورة يناير المصرية؟

ثورة يناير وإعادة إحياء المثقف

لم تكن ثورة يناير 2011 مجرد "هبة شعبية" انبثقت من العدم وصادفت سياقا سمح لها بالتمدد والانتصار، ولم تك مجرد "انفجار" نتج عن حالة من الغليان الاجتماعي والاقتصادي يعيشها المجتمع المصري، بل كانت حالة مركبة، من تفتق الوعي بضرورة التغيير السياسي، وإدراك أن "الاستقرار ومؤشرات التنمية" ليست بديلا عن الإصلاح السياسي، وليست بديلا عن "النهضة"، القضية التي أرقت المفكرين في بلادنا العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر واختلفت حولها تصورات التيارات السياسية المختلفة التي شاركت في الحياة السياسية المصرية حتى جاءت حركة الضباط في يوليو 1952 لينهوا الحياة السياسية ويغلقوا السياسة نهائيا، ويبدأ الحكم العسكري في مصر، يتناوب على كرسي الرئاسة عسكري بعد آخر، حتى وصلت مصر في عهد "مبارك" لمستوى غير مسبوق من الموت السياسي والفساد الاقتصادي واستبداد نخبة ضيقة من رجال الأعمال بثروات مصر، وعربدة رجال الشرطة ظلما وتعذيبا وقتلا في الشعب المصري دون محاسبة ولا رادع.(4)

هذه الحالة من الوعي تجلت بوضوح لدى مؤسسي الحركة المصرية للتغيير "كفاية" خاصة عند أبرز مؤسسيها ومنسق الحركة الدكتور عبدالوهاب المسيري(5)، الذي رفع شعار "المثقف يجب أن يكون في الشارع"، ليصادق مفهوم "المثقف العضوي" المصطلح الذي صكه المنظر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن"، حيث وضح أن هذا "المثقف العضوي" ليس المثقف العامل في "البروباجندا الحزبية" ولا العامل في حظيرة نظام سياسي معين، لكنه "المثقف القادر على تبيين أن الواقع الاجتماعي القائم غير طبيعي، ويمكن تغييره بالقدرة على تحليل ثقافته ونقدها، وتحقيق الهيمنة الثقافية للمضطهدين"(6) وهذا ما وضحه

اعتصام المثقفين يدخل أسبوعه الثاني.. والوزير: أخونة الوزارة «وهم»

قال علاء الأسواني في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣" الفريق السيسي بطل قومي وجنّب مصر حرب أهلية،ومن حقه الترشح للرئاسة إذا تقاعد"حسب جريدة الشروق المصرية

للمزيد من الاطلاع انظر كتاب "البحث عن خلاص: ازمة الدولة والإسلام والحداثة في مصر"، تأليف شريف يونس، الهيئة المصرية العامة للكتاب وانظر أيضا "الفكر السياسي عند حسن البنا" تأليف إبراهيم البيومي غانم، دار مدارات

كانت كلمة الدكتور المسيري في المؤتمر الأول لحركة كفاية خير دليل على هذا الوعي التاريخي الذي تضعه الحركة في اعتبارها مقابل مفهوم "الإنسان الاقتصادي" الذي يكتفي بالسعي إلى سبل العيش والابتعاد عن السياسة. انظر كلمة المفكر عبدالوهاب المسيري في المؤتمر الأول لحركة كفاية

المثقف والثورة ، تأليف الدكتور عزمي بشارة، ص٩

المسيري في كلمته خلال المؤتمر الأول لحركة كفاية عندما قال إن "الإنسان التاريخي بعكس الإنسان الاقتصادي قادر على تجاوز واقعه إلى واقع مأمول"(7)؛ كما أن وجود "المسيري" في حركة سياسية مثل حركة "كفاية" كان محفزا للفئات الشبابية من الطبقات الوسطى الجديدة من المتعلمين "الانتلجنسيا" الذين بدؤوا في الاشتباك مع قضايا الشأن العام طلبا للحرية والعدالة الاجتماعية والأهم: طلبا لدولة القانون والمؤسسات التي قامت ثورة يناير لتفعيلها وليس لهدمها.

فكان اشتباك هذا "المثقف العضوي" من خلال حركة "كفاية" والجمعية الوطنية للتغيير هو بداية تكوين خطوط دفاعية تجمع حولها الشباب وفئات مختلفة من الشعب المصري، ما سماه غرامشي ب"المجتمع المدني القادر على احتواء المثقفين كأدواته الأيديولوجية"(8) التي تمد الحراك المجتمعي والسياسي بنوع من الشرعية تأكل من شرعية النظام. بجانب كسر النسق الثقافي القديم الذي كان "المثقفين" فيه من أدباء وفنانين وخبراء وتكنوقراط مجرد أدوات طيعة في يد السلطة، وأبواق دعائية لها، إذ وقع المثقف المصري حينذاك في أزمة تجلت في:"انفصاله عن وظيفته الاساسية بوصف المثقف صوتا للمجتمع ومدافعا عن قضاياه، واتصال بل التحام مع السلطة، وتبني مشاريعها والترويج لها،حتى إن كانت ضد مصالح الشعب".(9)

وكما أعطى المثقف العضوي بحراكه الثقافي والسياسي والاجتماعي الدفعة الأولى التي تطورت فيما بعد على يد المجموعات الشبابية لتظاهرات واحتجاجات تحولت إلى ثورة بعد انضمام باقي فئات وأطياف الشعب لها؛ فقد عملت "الثورة" على إحياء دور "المثقف العمومي" مرة أخرى، على حساب استبعاد "المثقفين المزيفين" الذين كانوا يعملون كأبواق لصالح النظام؛ والمثقف العمومي كما يعرفه الدكتور عزمي بشارة هو "المتخصص صاحب الثقافة الواسعة الذي يكتب وينتج بلغة مفهومة للعموم عن قضايا تهم المجتمع والدول بشكل عام..الذي يؤدي دورا في الشأن العام انطلاقا من كونه مثقفا،معارفه شاملة عابرة للتخصصات"؛

كلمة الدكتور عبدالوهاب المسيري، مصدر سابق

المثقف والثورة ، تأليف الدكتور عزمي بشارة، ص١٠

ورقة: المثقف الأكاديمي بين المعرفة العلمية والممارسة السياسية:"تونس نموذجا" تأليف: يسري بن الهذيلي

ضمن كتاب: النخب والانتقال الديموقراطي:التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٣٠٧

وهـذا المثقـف قـد تواجـد في العالـم العربـي منـذ نهايـة القـرن التاسـع عشـر، مـع عبدالرحمـن الكواكبـي وخيـر الديـن التونسـي وبطـرس البسـتاني ومحمـد عبده وفـرح انطـون وطـه حسـين ورشـيد رضا، وحتـى محمد سـليم العـوا ومحمـد عمـارة رحمـه الله ومحمـد عابدالجابـري وعبـدالله العـروي وغيرهـم.(10)

إلا أن هـذا المجـال الـذي أعطتـه الثـورة ل"المثقـف العمومـي" والمفكريـن والأكاديميـين، و المسـرح الـذي هيئتـه الثـورة ل"النخـب" (أ) لتلعـب أدوارا على السـاحة السياسـية، قـد عطلـت مـن مسـار الثـورة وحـدث نـوع مـن الانقسـام الفكـري والصـراع السياسـي الـذي اسـتخدمته قـوى "الثـورة المضـادة" كمبـررات لإنهـاء السياسـة وإغـلاق المجـال العـام مـرة أخـرى، كمـا حـدث مـع حركـة الضبـاط 1952 رغـم اختـلاف السـياق التاريخـي.

ثورة يناير بين المثقف الميت والمثقف المميت

تشـكلت النخـب الثقافيـة في عالمنـا العربـي الحديـث في الفتـرة الممتـدة مـن مرحلـة النهضـة والاسـتقلال، وحتـى مرحلـة مـا بعـد الاسـتقلال وصـولا لعصـر سـقوط المشـاريع السياسـية الكبـرى، فقـد تزلـزل المشـروع السياسـي الإسـلامي" باغتيـال الشـيخ حسـن البنـا وتحـول تيـار "الإسـلام السياسـي" لتيـار معـارض بـلا رؤيـة واضحـة، وهُـزم المشـروع القومـي العروبي في مصـر وسـوريا بهزيمـة 1967 الثقيلـة، وحتـى المشـروع العلمانـي الأتاتوركـي ونسـخته العربيـة في تونـس مـع الحبيـب بورقيبـة قـد فشـلا في تحقيـق "النهضـة".(11)

خـلال تلـك الفتـرة، انعدمـت المـدارس التنظيريـة العربيـة التـي تنطلـق مـن واقعهـا وثقافتهـا العربيـة والتـي تختلـف عـن ثقافـة وخصوصيـة الآخـر المتفـوق، و"كان ذلـك كافيـا لإنسـياق النخـب العربيـة وراء مـا أنتجتـه النخـب الغربيـة مـن

> لم تكن ثورة يناير مجرد هبة شعبية انبثقت من العدم وصادفت سياقا سمح لها بالتمدد والانتصار، ولم تكن مجرد انفجار نتج عن حالة من الغليان الاجتماعي والاقتصادي يعيشها المجتمع المصري، بل كانت حالة مركبة، من تفتق الوعي بضرورة التغيير السياسي

المثقف والثورة ، تأليف الدكتور عزمي بشارة، ص١١

لمزيد من الاطلاع، انظر كتاب:الإسلام السياسي: الدين والسياسة في العالم العربي، تأليف نزيه الأيوبي، ترجمة محمد كمال، إصدار دار نماء

مفاهيم وأدوات تحليل وُلدت في بيئة مختلفة عن خصوصياتنا الثقافية"(12)، كما أن عملية الاستيراد هذه للنظريات التحليلية، نتيجة نظرة الانبهار "لم تخضع لعملية تعديل ومراجعة حتى تلائم بيئتنا العربية الإسلامية".

أما النخب الثقافية من "التيار الإسلامي" فقد انغرست أقدامها في وحل الرد على النخب الماركسية والليبرالية، "الأمر الذي أوقعها في منعرج خطير، وأصبح من اليسير ملاحظة عدم وضوح رؤية تلك النخب ولا حتى حضورها فاعلا مساهما في عملية الحراك"(13). ورويدا رويدا، انكفأت تلك النخب الثقافية بعيدا عن مجريات الواقع، فعندما أصابت شظية الثورة الحياة الثقافية فأحرقت قصورها، خرجت تلك النخب من انكفائها محملة بإرث قديم لا يتناسب والواقع الجديد؛ فأصبح لدينا "المثقف الميت" على غرار الأفكار الميتة(14) التي تحدث عنها "مالك بن نبي" وهي الأفكار التي يتم استدعاؤها من التاريخ لحسم معارك الحاضر والمستقبل.

على الجانب الآخر، كانت النخب الثقافية الماركسية والليبرالية، المشبعة بالإرث "العلماني" بعد ثورة يناير، لا تملك أدوات مفاهيمية لتفكيك الواقع ولا مشروع ثقافي أو سياسي واضح يختلف عن الانسياق وراء "الغرب المتفوق"، ولا هم حتى قاموا بالدور نفسه الذي أداه المثقفون بالغرب في قيادة عملية الحراك الاجتماعي أو الثورة(15) بل ذهبت تلك النخب الثقافية أبعد من ذلك، في الانفصال عن المطالب الأساسية للمجتمع والحراك الاجتماعي والثورة، وسخُروا مواقعهم بصفتهم فاعلين، "في كيد التهم والأحقاد لمن يخالفهم "باسم أوهام زائفة في مقدمتها "عداء الاسلام وكل ما يتصل به من قيم باسم الحداثة والتقدم"(16) ليلعبوا دور "المثقف المميت" الذي يحمل أفكارا سامة مستوردة كما يقول المفكر مالك بن نبي؛ بل راحت تلك النخب الثقافية تلوح باستدعاء "المؤسسة العسكرية" وتدعو لتدخل الجيش لإنهاء حالة "الانقسام" وإنهاء المسار السياسي لبناء "دولة مؤسسات ديمقراطية"، متخلين عن أي مبادئ أخلاقية أو سياسية أو ديمقراطية تشدقوا بها طويلا في خطابهم.(17)

متبعين في ذلك "التقليد النيتشوي" الذي يقول بأن "الأخلاق بما فيها فكرة العدالة والتسامح والمساواة..تعبير عن علاقة القوى في المجتمع وإرادة القوة، وإن هذا ينطبق على النظرية الاجتماعية والفلسفة، وإن الإبداع الجمالي وحده في الموسيقى والفنون التصويرية والأدب، يمكنه أن يشكل نقدا للواقع، لأنه ينطلق من طبيعة

ورقة: الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتناول النخبوي لرهانات التحول أزمة ضمير أم تعطل في الأدوار؟
تأليف:سعيد حسين العبدولي، ضمن كتاب: النخب والانتقال الديموقراطي:التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث
المصدر السابق ص ٢١٢
في الأفكار "الميتة" والمميتة"
ورقة: الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتناول النخبوي لرهانات التحول أزمة ضمير أم تعطل في الأدوار؟
تأليف:سعيد حسين العبدولي، ضمن كتاب: النخب والانتقال الديموقراطي:التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٢١٣
المصدر السابق ، ص٢٢٤
المصدر السابق، ص٢٢٥
المثقف والثورة ، تأليف الدكتور عزمي بشارة، ص١٢

الانسان العميقة وينسجم مع الطبيعة"(18)، وبالطبع لا ينتج عن هذا الموقف -كما يقول عزمي بشارة- إلا العدمية الاخلاقية، التي تتجلى عند تلك النخب "العلمانية" في ثنائية: أما تطبيق مفاهيمهم المستوردة عن "الحرية"و"العدالة الاجتماعية "و"الثورة" و"الشعب"، المستعلية عن مجتمعاتهم العربية الإسلامية، وإما إستدعاء قوة أكبر (الجيش) للقضاء على "الإسلاميين" ثم بدء النضال من جديد على هدي "قواعدهم الخاصة". وكان أوضح مثال على تملك تلك "النزعة النتشوية" العدمية "الموالسة" للقوة، هو اعتصام الفنانين والأدباء والمثقفين أمام وزارة الثقافة بالقاهرة يونيو2013، ودعم الفنانين المصريين والأدباء مثل "علاء الأسواني" لانقلاب الجيش على التجربة الديمقراطية الوليدة ونسف قواعدها.

ضرورة الاتفاق وأوان عودة المثقفين للشارع

كانت تلك الأدوار التي لعبها "المثقفون" في عصر مبارك، قبل أن يتحرك "المثقفون الحقيقيون" والأدوار التي لعبها المثقفون بعد ثورة يناير في الفترة بين 2011 وحتى 2015، جديرة بفقدان الثقة الذي عاد للشارع المصري والعربي عموما في جدوى خطاب "المثقفين" لإيجاد حلول تنتشلهم من واقعهم المضني.

في هذا السياق تظهر أهمية الرأي الذي ذهب إليه "ميشيل فوكو" حول دور المثقف في المجتمع وخلال الحراك الاجتماعي والثوري، إذا يذهب فوكو إلى أن دور المثقف هو طرح الأسئلة لا الأجوبة "فهو يجعل طرح الأسئلة مهمة المثقف.. فليست وظيفة المثقف أن يخبر الناس ما عليهم ان يفعلوا، فبأي حق يفعل ذلك؟ وظيفته ليست أن يصحح إرادة الآخرين السياسية، بل أن يجعل الواقع القائم والمفروغ منه موضع مساءلة، أن يزعج ما اعتاد عليه الناس، وكيفية تفكيرهم في الواقع والحياة من حولهم وتبديد ما هو مألوف، وإعادة تشكيل القواعد والمؤسسات، وفي هذا يتحمل مهمة عينية كمثقف. أما تشكيل الإرادة السياسية فلديه دور يؤدي فيه كمواطن" (19) وليس للمثقف أي ميزة تفرقه عن المواطن الذي له إرادة سياسية أيا كانت.

فدور "المثقف" هو توفير المناخ الثقافي الذي يخلق نوعا من "الخيال السوسيولوجي" يمّكن عوام الناس من الوصل بين سبُل معاشهم و"مواقعهم التاريخية"، فبالخيال السوسيولوجي وحده -كما يقول تشارلز ميلز- "يدخل العوام التاريخ،ويتحررون من منظور الخلاص الفردي الذي يهيمن عليهم ويحول بينهم وبين الفعل الايجابي".(20)

وهذا "الخيال السوسيولوجي" يلزمه تصور ثقافي وسياسي يتجاوز الواقع الحالي إلى واقع آخر مأمول للتغيير، وهذا التصور لا يتحقق إلا بدخول جميع النخب الثقافية الحالية في مسار من بناء الوفاق عبر إعادة تنظيم علاقتهم ببعضهم البعض والاعتراف بتعدد الهويات الثقافية، فلا التيار العلماني

المصدر السابق، ص١٣

ورقة: النخب؛بناء الوفاقات وترويض السياسة لكمال الغزي

ضمن كتاب: النخب والانتقال الديموقراطي:التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٣٥

يستطيع القضاء على الثقافة الإسلامية والإسلاميين، ولا التيار الإسلامي يستطيع نبذ واستبعاد التيار العلماني؛ مسار ينطلق من أرضية مشتركة، أرضية الأزمة الخطيرة التي وقعت بها مصر: الانسداد السياسي والانهيار الاقتصادي المحتمل والتهديد الوجودي الذي يوجهه "سد النهضة" لمصر، بجانب الانهيار الأخلاقي والمجتمعي بالمجتمع المصري.(21)

الأمر الذي يدعو جميع النخب والمثقفين المصريين للخروج من سجن "ميدان التحرير"، ف"الثورة" أداة للتغيير وليست غاية في ذاتها، وهي إحدى صيغ الانتقال الديموقراطي التي تهدف إلى تغيير النظام جذريا، لكن، هناك صيغ أخرى للتغيير تناسب الأنظمة المصابة بالتكلس السياسي نتيجة مواجهة أزمة سياسية خطيرة مثل "سد النهضة" أو "الديون الخارجية" أو الانهيار الاقتصادي؛ إذ تسعى جهات داخلية بتلك النظم للبحث عن طوق نجاة؛ وهنا يكون دور النخب والمثقفين هو عقد نوع من المساومة مع النظام لإعادة فتح مساحة للتغيير السياسي وإنقاذ "المعتقلين". قبل ذلك، على المثقفين العودة إلى قضايا الشارع المصري مرة أخرى داخل هيئة سياسية مثل "الجمعية الوطنية للتغيير" بعد عقد مصالحة وطنية بين التيارات الثقافية والسياسية، تعيد الوفاق والاصطفاف الوطني حول ضرورة التخلص من الحكم الاستبدادي وإنقاذ مصر.

وصلت ديون مصر إلى ١٢٥ مليار دولار -حسب البنك المركزي المصري سبتمبر ٢٠٢٠-
البنك المركزي: الدين الخارجي لمصر سجل ١٢٥,٣ مليار دولار نهاية سبتمبر
رئيس جهاز الإحصاء: حالة طلاق كل دقيقتين فى مصر..وأكثر من ١٠ آلاف خلع فى العام

عقد على ثورة يناير: انتظار ما لن يأتى

محمود العناني

صحفي ومنتج وثائقي

عقدٌ على ثورة الخامس والعشرين من يناير، ورغم مُضي السنين إلا أننا مازلنا نواجه ذات الأسئلة المتكررة التي أضحت شبه مقررًا سنويًا، يعرض علينا في مناسباتٍ كتلك، خصوصًا منذ عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، حيث دخلت البلاد فترةً هي الأقسى في تاريخها، مذبحةُ هي الأبشع في التاريخ الحديث، عدد السجناء السياسين هو الأكبر على الإطلاق منذ تأسيس الجمهورية عام 1952 وسجون لا حصر لها تبنى كل يوم، أحكام إعدام سياسية في سبع سنوات تتجاوز الأحكام التي أصدرتها دولة مبارك البوليسية في أكثر من ثلاثين عامًا حكمت فيها.

واقع سياسي واجتماعي واقتصادي لم تشهد له البلاد مثيلا منذ عقود، وهو ما يطرح أسئلة من نوعية: ماذا لو؟ متى؟ مَن؟ وكيف؟! وغيرها من علامات الاستفهام التي تحمل مرارة السؤال وانعدام الإجابةً في الوقت ذاته، فماذا لو لم نسلِّم الجيش مقاليد الأمور بعد 11 فبراير؟ ولو لم يصل مرشح جماعة الإخوان المسلمين للحكم؟ ولو لم تدعم قطاعات سياسية واسعة التدخل العسكري لإزاحة الخصم السياسي؟ والأهم من وجهة نظر أغلب المتناحرين؛ متى يهُب الناس للثورة؟

أسئلة تبحث عن الإجابات

لم ينجح منتسبو المجموعات السياسية في مصر، في الإجابة على أي من تلك الأسئلة التي استهلكت سنوات من الخصوم في تجاهل، غير متعمد، على أحسن تقدير، لأهمية التحول الذي حدث بسقوط حسني مبارك، منتظرين تكراره دون حراك، كأن التاريخ يجب أن يعيد نفسه وكأننا يجب أن نعيش 2011 مرة ثانية، وكأن الثورة لا يجب إلا أن تكون بحذافير ما حدث، وكأن مبارك لم يسقط نتيجة حراك طويل بدأ مع الألفية الجديدة نتيجة السياسات الاقتصادية التي نجحت في وضع مصر ضمن مصاف الدول الأكثر فقرًا لعقود، والإجراءات البوليسية التي عاشها كل المصريين نتيجة سطوة جهاز أمن الدولة على كل وأي شيء.

الغريب في القصة السابقة أن أولئك الذين تجاهلوا كل هذا، كانوا بالأساس صناع الثورة ضد مبارك، وانتشروا في الشوارع لسنين، واضعين الأسس التي أهلت المجتمع لرحيل دول مبارك.

على مدار سنوات منذ الانقلاب، سادت التوقعات بالغضب العارم من السياسات الاقتصادية، خصوصًا مع انتشار دعوات ما أطلق عليها ثورة الغلابة، لكن كانت نتيجة انتظار قيام الحراك، هي اللاشيء، حيث تجاهلت هذه المجموعات السياسية تأثير القبضة الأمنية في نفوس الناس، فاليمين واليسار والوسط كلهم في السجن والقتل خارج نطاق القانون وصل لمعدلات مقلقة، وتبرره الدولة من خلال ماكينتها الإعلامية في كل الأحيان، حتى أصبح خيار الموت على فراش الجوع، إجابة أكثر منطقية من الموت في تظاهرة، أو السجن والتنكيل.

تكرر السيناريو ذاته مع توقيع السلطة في مصر على اتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وهي الخطوة غير المسبوقة في تاريخ الأنظمة السياسية المتعاقبة، حتى أن سفير السعودية السابق لدى مصر وجامعة الدول العربية أحمد قطان، قال إن مبارك نفسه ظل يماطل لسنوات دون الاستجابة للمطالبات السعودية المتكررة باستعادة السيطرة على الجزيرتين، وهو ما يمثل حجم السابقة التي أقدمت عليها دولة السيسي، في ظل ما تمثله "الأرض" في المخيال الجمعي المصري من أهمية بل وحتى قدسية صنع عنها الأفلام وكتبت فيها الروايات، خصوصًا ما تمثله تلك المناطق التي قاتل عليها المصريون واستشهد وأصيب منهم على ترابها ورويت عنهم قصص البسالة والحرب دفاعًا عنها، ورغم وجود حالة من عدم الرضى داخل جناح الدولة، تجلى أبرزه في حكم محكمة القضاء الإداري بمصرية الجزيرتين، إلا أن حراك تيران وصنافير، قد مرَّ، إلا من عشرات المعتقلين الذين حكم عليهم بالسجن والغرامة بتهمة التظاهر.

انتظار البطل المُخلص، أو علي الزِّيبق.

استجلاب الثورة لا ينتهي، فمع النقاش المجتمعي الواسع التي حدث مع خروج المقاول والممثل محمد علي معلنًا عن حجم الفساد داخل المؤسسة العسكرية، وحكايات إهدار المليارات على قصور واستراحات رئاسية، ما استرعى آذان الملايين الذي يعيش أكثر من ثلثهم تحت خط الفقر، حينها. وفي أثناء رفع الدعم عن أبسط احتياجاتهم كالخبز والمواد الحارقة، يهدر الرئيس صاحب مقولة "فقرا أوي" المليارات على تلبية طلبات زوجته وأولاده في القصور والاستراحات.

كانت هناك حالة غضب حقيقية مما أخبر المقاول العالم به، والأكثر من ذلك هو حالة الاستغراب التي سادت، بعد تبجِّح السيسي ببناء القصور، معلنًا أن "بَنَى وسيَبْني"، في تحدٍ غريب للمواطن الفقير الذي يعيش يومه بأقل من 20 جنيهًا، وهو ما استدعى بالتأكيد، انتظار هذه المجموعات أيضًا لهبة شعبية ضد الفقر والجوع والأجندة الاقتصادية وتبجح الرئيس والقمع، وكل المساوئ التي يعيشها المواطن اليوم، ورغم أن الحراك كان فريدًا من نوعه منذ وصول السيسي للحكم عام 2014، إلا أنها كانت موجة لم يستطع أحد البناء عليها أو استثمارها بشكل عاقل بعيدًا عن التشنجات أو الآمال الوردية، حتى أن هذه الموجة نفسها، رغم خصوصيتها الشديدة، في سياقها الزمني وواقعها الاجتماعي، إلا أن المجموعات المعارضة حاولت تكرارها أيضًا، علي نفسه حاول تكرارها وفشلت فشلًا ذريعًا محى معه نجاح الحدث الأول.

العامل المشترك في كل ما حدث، هو أن المعارضة فشلت في استنساخ يناير، فحاولت استنساخ أي حدث مشابه ولو شبهًا عرَضيًّا لثورة يناير، وفشلت في ذلك أيضًا، وهو ما يدفعنا لتغيير السؤال هذه المرة من أسئلة إجاباتها في الماضي، لسؤال قد نحمل إجابته معنا في الحاضر، ماذا يمكننا أن نفعل إذن، ليس لإعادة تخليق يناير مرة أخرى، بل لإحداث تغيير، للتفكير مرة أخرى أن هناك تحولًا ديمقراطيًّا نستحقه ودفعت بالفعل من أجله البلاد الثمن غاليًا. وهذا لا يعني أبدًا أن نهمل التاريخ أو لا نستلهم منه، بل نفعل ذلك لكن وأعيننا على الواقع، لا على الماضي الضائع.

وهنا، لن أضرب المثل بتجارب التحول الديمقراطي في بلدانٍ غير مصر، رغم الدروس التي يجب علينا تعلمها لأهميتها. لكن ستكون الإجابات ذات طابع مصري، حتى تكون الصورة واحدة.

كسر السيطرة

تحاول السلطة في مصر، السيطرة على وعي المجتمع بشتى الطرق، التلفزة والراديو يسبحان يوميًّا بحمد السلطة دون نقد، جرائد ووسائط مقروءة لا تكتب حرفًا ليس على هوى السلطة، ويبقى الانترنت وهو المجال الذي ما تزال تحاول السلطة السيطرة عليه وتحجيمه أو إخافة الناس على الأقل من ممارسة حقوقهم في التعبير عن آرائهم من خلاله، ومع التطور التكنولوجي الواسع الذي يعيشه العالم، وأدى بالتبعية لهبوط أسعار الهواتف النقالة وأسعار استخدام الانترنت، لا تجد اليوم من لا يمتلك طريقةً (Access) للوصول للمعلومة، للخبر، للفكرة. كما ساعد هذا التطور إلى خلق ملايين الوسائط والتطبيقات التي تقرِّب الجمهور، وبفكرة ذكية وأسلوب مقبول وإمكانات بسيطة تستطيع إحداث تغيير حقيقي للأفكار والتوجهات، أو على الأقل تكون محفزًا للتفكير في ذلك.

عمد النظام لإغلاق المجال حتى على القوى المجتمعية غير المشتغلة بالسياسة، الجمعيات الأهلية ومؤسسات دعم الفقراء وذلك لعلمه بمدى التأثير الذي قد تصبح عليه هذه المؤسسات لتكون حجر أساسٍ في مواجهته مع الشعب، أو على الأقل تسحب من رصيد تحريضه على القوى الرافضة له، فلا تنسى جمهورية الضباط، الدور الهام

> ماذا يمكننا أن نفعل، ليس لإعادة استنساخ تجربة يناير مرة أخرى، بل لإحداث تغيير، والتفكير أن هناك تحولا ديمقراطيا نستحقه ودفعت بالفعل من أجله البلاد الثمن غاليا؟

الـذي لعبتـه اليسـارية اليسـارية لسـنوات في دعـم قضايـا العمـال في أقاليـم مصـر، مـن المحلـة لـوادي النطـرون، محاوليـن توفيـر بيئـات عمـل آدميـة لهـم، تلـك المجموعـات العماليـة أضحـت فيمـا بعـد قـوةً ضاربـة في الحـراك ضـد مبـارك، وهـو مـا لا ينسـاه رئيـس المخابـرات الحربيـة الأسـبق، الـذي لا ينسـى أيضًـا الـدور الـذي لعبتـه المؤسسـات الأهليـة المدعومـة مـن التيـارات الإسـلامية، التـي سـاعدت لسـنوات آلاف الأسـر، مـن تكافـلٍ اجتماعـي وعـلاج بالمجـان وحتـى مسـاعدات علميـة للطـلاب المتفوقيـن، الذيـن صـاروا فيمـا بعـد كـوادر لهـذه التيـارات، وشـاركت في موجـات الحـراك ضـد مبـارك مـن الأقاليـم حتـى الجامعـات. وهـي التحـركات الاجتماعيـة، التـي مـن الغريـب على قـوى المعارضـة تجاهلهـا، طبعًـا مـع التأكيـد على تفهـم حالـة القبضـة الأمنيـة المسـيطرة والتـي تمنـع حـدوث أي تحـرك خـارج إطـار الكيانـات التـي تنظمهـا الدولـة. لكـن لـو لـم تكـن للمعارضـة مخططًـا لكسـر حالـة الاحتـكار هـذه، فمـا الخطـة التـي لديهـا إذن؟

اسـتثمـار الفـراغ الإعـلامـي

تمتلـك بعـض قـوى المعارضـة في الخـارج قنـوات إعلاميـة ذات قـدرة واسـعة على الوصـول، ولديهـا تحالفـات مـع إداراتِ قنـوات أخـرى، لكـن الواقـع القائـل بـأن هـذه المؤسسـات تحظـى بمشـاهدة عاليـة، لكنهـا غيـر ملحوظـة التأثيـر، والأمـر مرهـون هنـا بجـودة الرسـائل التـي تبثهـا هـذه المنصـات.

ولا يمكـن هنـا نفـي بعـض المحـاولات الرامية لأداءٍ إعلامـي موضوعـي ذا منطقيـة، لكـن الأغلـب يسـعى خلـف التشـهير وملاحقـة "الترندات\الموضوعـات الرائجـة" والتنـدر بعـدد المشـاهدات، ورغـم أهميـة هـذه الأرقـام، لكنهـا لا يجب أن تكـون الهدف الأوحد لهـذه القنـوات، فزيـادة عـدد المشـاهدين لا يعنـي أبـدًا القـدرة على التأثيـر. وهـي معادلـة ليسـت بالصعبـة، فـأي دارسٍ للإعـلام وتأثيراتـه، يمكنـه معاينـة الفـرق، تحتـاج أن تقـوم بالموازنـة، أن رسـائلك على بسـاطتها يجـب أن تكـون مهمـة، ومتوازنـة، ألا يتجاهـل أو يعـادي أي قطـاعٍ مجتمعـي مهمـا مثَّـل لـك هـذا القطـاع مـن اختـلافٍ في الرؤيـة والتوجـه، ومـن هنـا تسـتطيع بـدء الخطـة الموازيـة لدحـض خطـاب النظـام، وتثبيـت مـا تطمـح لـه، مـن تغييـر وعدالـة وحريـة، عليـك فقـط إعـداد العُـدَّة دون كـذِب أو صـراخ، واتـرك حينهـا الحكـم لمـن يبحـث عـن الحقيقـة. لأنـه علينـا أن نـدرك، أن المواطـن المصـري سـأم مـن رسـالة الـ "سامسـونج" الموحـدة، التـي يبثهـا إعـلام القاهـرة، وأصبـح في حاجـةٍ ماسَّـة لصـوتٍ مختلـف، ولهـذا يسـعى النظـام جاهـدًا لتحجيـم عمـل هـذه القنـوات.

ومـن خـلال تطويـع الانترنـت وأدواتـه الحديثـة، وإعـادة تموضـع خطابـك داخـل المجتمـع، وإظهـار أحقيـة مـا تطالـب بـه في مقابـل مـا يدَّعيـه النظـام، حينهـا فعـلًا قـد تكـون قـادرًا على النقـاش حـول سـؤال الثـورة، متـى سـتحين؟

جهاز الدولة المصري والثـــــورة

عبد الرحمن عادل

باحث مصري في العلوم السياسية

دور جهاز الدولة المصرية في إفشال ثورة يناير

تمتلك مصر جهاز دولة عتيد، ترجع نشأته إلى عهد محمد على باشا منذ نحو 1820م، أى أننا إذا حسبنا عمره الآن فإنه يكون يزيد عن المائتي عام، وفي مقابل هذا الجهاز العتيد الذي يتطور باستمرار ويتسلح بأنظمة إدارية حديثة، لم يشهد المجتمع المصري أى نظام حكم يقوم على وجود حقيقي لنظام برلماني منتخب انتخابًا حرًا نزيهًا، ويمارس عمله في استقلالية عن السلطة التنفيذية إلا في سنوات متفرقة لا يزيد مجموعها على تسعة أعوام على مدار تاريخه.

ومن ناحية ثالثة، فإن مصر عاشت في حالة الطوارئ، والتي تعني من الناحية القانونية منح السلطة التنفيذية وجهاز إدارة الدولة سلطة إصدار القوانين بدلًا من السلطة التشريعية، وإمكان إنشاء محاكم قضائية خاصة بدلًا من السلطة القضائية المستقلة منذ العام 1939م، حينما أُعلنت في ظل دستور 1923م بسبب الحرب العالمية الثانية، واستمرت حالة الطوارئ مطبقة وقائمة في مصر حيث لم تُرفع إلا في سنوات معدودة لا تبلغ إلا عشرة أعوام متقطعة تقريبًا، وكانت الدولة في تلك السنوات تُشرع قوانين بديلة تضمن تحقيق ما كانت تحققه حالة الطوارئ مثل قانون تدبير أمن الدولة عام 1964م وقانون منع التظاهر عام 2013م[1].

ومعنى هذا أننا في مصر خلال قرابة ثلاثة أرباع قرن أو يزيد، عشنا في حالة طوارئ ثابتة اعتاد عليها جهاز الدولة، وتشكلت في إطارها تجاربه ومهاراته وأساليب إدارته للشؤون العامة وللتعامل مع المواطنين، أى اعتياده على التعامل في إطار سلطات طليقة من القيود، ومن ثم فإن واحدية هذا التنظيم وشموله، وعدم قيام تشكيلات أهلية خارجة عنه توازنه أو توازيه، قد أورثه نوعًا من الاستبداد والتحكم.

وهكذا انحاز هذا الجهاز في الصراع السياسي الذي أعقب اندلاع ثورة يناير ضد الثورة باعتبار أنها ستحد من استبداده، ومن سلطاته المطلقة التي اعتاد العمل في إطارها، بل وربما ستعيد تشكيل قواعده وشبكة علاقاته المؤسسية، بما يغير الوضع القديم الذي استمر لعقود طويلة.

وأما عن تاريخ موقف جهاز الدولة من الثورات المصرية -والذي هو من الأهمية بمكان معرفته والاطلاع عليه لفهم دور هذا الجهاز جيدًا في الواقع المصري- نجد أن الثورات التي حدثت في مصر وكان جهاز الدولة مشاركًا فيها بأحد مكوناته هى التي لاقت نجاحًا ولو نسبيًا.

فنجد أن ثورة 1882م قامت بمشاركة القوات المسلحة بقيادة عرابي والحزب الوطني حينها ممثلًا للجماهير، وثورة 1919م اشترك فيها جهاز الدولة بإضراب شامل أفقد الإنجليز قدرتهم على السيطرة، وحققت النتائج المعروفة تاريخيًا، وكذلك ثورة 1952م[2] كانت بتحرك من القوات المسلحة أهم أركان جهاز الدولة المصري[3]، وأخيرًا فإن ثورة يناير والتي كانت شعبية بامتياز كان القول الفصل لها ولما آلت إليه على يد جهاز الدولة، متمثلًا في القوات المسلحة في 10 فبراير 2011 أول الأمر، ثم اشتراك باقي مكونات الجهاز في ابتلاع الثورة وإجهاض منجزاتها على طول الفترة بين 2011 و2013.

وعليه؛ فإن هذه الورقة تبحث في دور جهاز الدولة المصري في إفشال

[١] طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، دار نهضة مصر، ٢٠١٥، ص ١٧-١٨.

[٢] تحرك عسكري ضد الحكم الملكي، عُرف في البداية باسم "الحركة المباركة" ثم أُطلق عليه ثورة ٢٣ يوليو.

[٣] طارق البشري، ثورة ٢٥ يناير والصراع حول السلطة، دار البشير، ٢٠١٤، ص ٣٢-٣٣.

ثورة يناير، وتحديدا في الفترة ما بين اندلاعها وحتى الانقلاب عليها وإجهاض منجزاتها، وصولًا لعودة النظام القديم في ثوبه العسكري الجديد، وجهاز الدولة الذي أقصده هنا؛ هو المؤسسات وشبكة العلاقات والتفاعلات التي تقوم بينها لتسيير شؤون الدولة في كافة مناحيها الإدارية والاجتماعية والخدمية والاقتصادية..إلخ.

وتنطلق الورقة من مقولة مفادها: إن جهاز الدولة المصري بمؤسساته وشبكة علاقاته لعب دورًا هامًا في إفشال الثورة وإحباط منجزاتها، وإعادة النظام العسكري مرة أخرى للسلطة.

أولًا: جهاز الدولة والصراع السياسي بعد الثورة (2011-2012)

تبلور الصراع السياسي بعد سقوط حسني مبارك في ثلاث قوى رئيسة؛ الأولى: التيار الإسلامي: ونواته جماعة الإخوان المسلمين، وهى جماعة ذات قاعدة جماهيرية واسعة، وتشكيلاتها التنظيمية غلب عليها الطابع الدعوي أكثر من التمرس في العمل السياسي، والثانية: جهاز الدولة: ونواته الجيش، وهى قوة استبدادية لم تعتد العمل الديمقراطي، ولا اقتنعت بالمبادئ الرئيسية لهذا العمل، من حيث تداول السلطة، وتغيير القيادات السياسية السيادية تغيرًا دوريًا، والثالثة: التيار العلماني بشقيه الليبرالي واليساري: ونواته الإعلام، والمقصود بالنواة هنا ما تتركز فيه أهم قوة سياسية منظمة للتيار، وهذه الأخيرة هى قوة ليس لها قدرة ذاتية منظمة لبلوغ سدة الحكم، وإن كان لها دور في تأييد إحدى القوى الأخرى للسلطة أو إبعادها عنها[4].

كان الإعلام (رسمي وخاص) رفقة المؤسسة الأمنية هما أول المواجهين للثورة، وأول الساقطين أمامها كذلك، فالمؤسسة الأمنية سقطت سريعًا أمام

[٤] المصدر السابق، ص ٩-١٥.

جموع الثوار، وانسحبت من الميادين ونزل الجيش للشارع بدافع التأمين، أما الإعلام فقد استمر أيامًا ينافح عن النظام البائد حتى خطاب التنحي، وقد تطور خطابه في ذلك على عدة مراحل هي[5]:

أولًا: التجاهل والإنكار وذلك في بداية اندلاع الأحداث.

ثانيًا: استخدام خطاب ترويعي تخويفي، وتخيير المصريين بين الفوضى وغياب الأمن، أو استمرار نظام مبارك.

ثالثًا: استخدام الفزاعات مثل؛ فزاعة الفوضى، والمؤامرة الخارجية، والغزو العسكري الأمريكي والإسرائيلي، والتطرف الإسلامي، واستهداف الاقتصاد وضرب السياحة، وأخيرًا فزاعة الفراغ السياسي.

> انحاز جهاز الدولة ضد الثورة باعتبار أنها ستحد من استبداده، ومن سلطاته المطلقة التي اعتاد العمل في إطارها، بل وربما ستعيد تشكيل قواعده وشبكة علاقاته المؤسسية

رابعًا: خطاب شيطنة الثوار، ووصفهم بأنهم عملاء ومأجورين لجهات أجنبية، واختُلقت في هذا أكاذيب كثيرة عن سلوك وأخلاق الثوار في الميدان، ووُظف في ذلك بعض الفنانين والمشاهير.

خامسًا: استجداء العاطفة بعد خطاب مبارك الذي طلب فيه تركه حتى انتهاء ولايته في سبتمبر 2011، وتمنيه أن يموت ويدفن في وطنه الذي عمل على خدمته. لكن ما أن سقط مبارك حتى تحول الإعلام تحولًا ميكافيلليًا سريعًا، من مناهض ومحارب للثورة إلى نصير لها وللشباب الثوار وشهدائها الأبرار.

ثم تولى الجيش زمام الأمور، وقد كان في عهد حسني مبارك بعيدًا عن الواجهة السياسية ونظام الحكم، الأمر الذي جعل له قبولًا شعبيًا، بالرغم من كونه مكون من مكونات جهاز الدولة، وقد عمل الجيش في تلك الفترة بوجهين، وجه مؤيد للثوار ومطالبهم كما كان يأتي في البيانات الرسمية والخطابات وداعم للتحول الديمقراطي، والآخر يحاول تفريغ الميدان ممن فيه، وفض حالة التجمهر في الشارع، فقد طلب الجيش من المتظاهرين إخلاء الميدان ليلة "موقعة الجمل"، كما أنه لم يتدخل لفض الاشتباك الذي دار يومها، ولم يتردد بعد ذلك في استخدام السلاح والعنف ضد المتظاهرين العزل طوال

[5] محمد شومان، الإعلام المصري وثورة ٢٥ يناير، في الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ص ٣٧١-٣٧٧.

الفترة الانتقالية التي حكم فيها، وتشهد على ذلك أحداث كثيرة، أحداث ماسبيرو، ومحمد محمود، والعباسية، ووزارة الدفاع. لم يلغ الجيش قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سئ السمعة، بل تحالف معه بعدما سيطر عليه، كما حصن ضباطه المتهمون بالفساد من الملاحقة القضائية (بالقانون رقم 45 لسنة 2011)[6].

ودخل الجيش في مواجهة مع الثوار استمرت حتى الانتخابات الرئاسية، فلم يكن الجيش يعمل على تنفيذ أى من مطالب الثورة إلا بعد مليونيات ومظاهرات قادها "ائتلاف شباب الثورة"، وبالكاد كان يحقق لهم مطلبًا من المطالب التي قدموها له فيشعرون بانتصار عظيم، فتغيير حكومة أحمد شفيق بحكومة عصام شرف والتي كانت كلها من فلول النظام القديم (أى من أبناء جهاز الدولة) لم يثر اعتراض الائتلاف، بل أثار لديهم فرحة عارمة كهدف استراتيجي تم تحقيقه، ومع انشغال الإخوان بالتجهيز للانتخابات لأنهم الفئة الأقدر على التنظيم وصاحبة القاعدة الشعبية الأكبر، بدا واضحًا أن شرخًا عميقًا في صفوف من شاركوا في الثورة يمكن استغلاله لابتلاعها من قبل الدولة العميقة والنظام القديم، بعد معركة استنزاف للقوة طويلة نسبيًا.

ومن ثم يمكن القول أن المجلس العسكري، قد عمل جهده لكى يحافظ على جهاز الدولة كما هو بأقل خسائر ممكنة، فتغيير اسم جهاز أمن الدولة إلى جهاز الأمن الوطني مثلًا لم يغير شيئًا، ولم يلغ وجود الجهاز بشكل فعلي، بل إن معظم من تولوا معه مسئولية الحكم كوزراء كانوا من رجال جهاز الدولة السابقين.

وإلى جانب المؤسسة العسكرية كان أحد مكونات الجهاز وهو القضاء لا يزال قويًا متماسكًا، وقد لعب دورًا هامًا أيضًا في الحفاظ على جهاز الدولة، وإجهاض الثورة، مُستغلا سمعته بكونه مؤسسة مستقلة غير خاضعة لأي سلطة أخرى، وهو ما أثبت الواقع كذبه فيما بعد.

وقد تجلى دور القضاء في المحاكمات الهزلية التي أجراها لرموز نظام مبارك، وما قامت به المحكمة الدستورية قبيل انتخابات الرئاسة بحل مجلس الشعب، بدعوى عدم دستورية طريقة انتخاب ثلث أعضائه المستقلين[7]، لتحتفظ المؤسسة العسكرية لنفسها بالسلطة التشريعية، وقد كان للمحكمة الدستورية سوابق تاريخية في ذلك، فقد كانت تقضي بعدم دستورية قانون الانتخابات وتحل المجلس إذا ما أراد النظام الحاكم ذلك؛ مثل ما حدث في مجلس 1984 ومجلس 1987 لأن نسبة المعارضة كانت كبيرة، كما حكمت في عام 2000 ببطلان

[٦] عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص ص ٦٠، ٨٠.

[٧] ذكر الدكتور سيف عبدالفتاح المستشار السابق للرئيس الراحل محمد مرسي، أن المستشار طارق البشري حذر المجلس العسكري من طريقة الانتخابات هذه لأنها قد تكون غير دستورية، وكان فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية حاضرا، فسأل طنطاوي فاروق سلطان: تمشي؟ فرد: تمشي يا سعادة المشير.متاح على الرابط: https://youtu.be/GE٦BdgqT١SM.

انتخابات 1990 و1995 لنقص الإشراف القضائي على عملية الانتخابات، لكن هذا الحكم لم يأت سوى بعد انتهاء مدة المجلسين لأن كلاهما كان ذا أغلبية للحزب الحاكم وبلا معارضة تذكر، فلم يكن الحكم مؤثرًا[8]، وهو مؤشر على عبثية النظام القضائي في مصر.

ثانيًا: جهاز الدولة والطريق إلى الانقلاب (2012-2013)

إن جهاز دولة عميق الجذور والسلطات كالجهاز المصري إنما يشبه القلعة، والداخل إلى القلعة إما أن يسيطر عليها ويحكمها، وإما أن يدخلها أسيرًا، ومؤسسات الدولة تملك مد رئيسها بالمعلومات التي يتخذ قراراته على أساسها، وهى من يملك طريقة تنفيذ قراراته، وبهذين الأمرين تكون قد أحاطت بالرئيس؛ أى تكون قد حاصرته[9]، وهذا الذي حدث مع الرئيس المنتخب انتخابًا حرًا لأول مرة في تاريخ مصر.

فبعد أن فاز مرسي بالانتخابات الرئاسية، وخسر التيار العلماني بأحزابه أمام التيار الإسلامي في كل الاستحقاقات الانتخابية التي جرت بعد الثورة، تحول هذا الأخير إلى صف جهاز الدولة ليعتمد عليه في مواجهة التيار الإسلامي[10].

وكان جهاز الدولة قد استعاد توازنه وشيئًا من عافيته، وبدأ معركة من اليوم الأول لتولى الرئيس المنتخب بهدف إفشاله وإحباط تجربته، فقد كانت المخابرات العسكرية قد استحوذت على علاقات المخابرات العامة ومباحث الأمن الوطني بالصحافيين والكتاب ومالكي وسائل الإعلام، إضافة إلى شبكاتها هى[11]، وبدأت بتوظيف تلك الأذرع كما وصفها السيسي في أحد تسريباته لإحكام قبضتها على مفاصل الدولة.

حاول الرئيس أن يواجه الدولة العميقة التي طوقته منذ تولى الحكم بمجموعة من القرارات والقوانين؛ فبمجرد ما تولى السلطة أعلن قرارًا جمهوريًا بإعادة مجلس الشعب للعمل، لكن المجلس العسكري عقد اجتماعًا طارئًا بعد ساعتين من قرار الرئيس، وأصدر بيانًا للتعبير عن قلقه من إعلان الرئيس، تلاه تحرك المحكمة الدستورية العليا وتداعيها للانعقاد في صباح اليوم التالي -في سابقة تاريخية- لتقرر إبطال قرار الرئيس، فما كان من الرئيس إلا إعلان احترامه لقرار المحكمة.

ثم أصدر الرئيس إعلانًا دستوريًا في أغسطس 2012 ألغى فيه الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس

[٨] طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ١٧٢، ١٧٣.

[٩] طارق البشري، ثورة ٢٥ يناير والصراع حول السلطة، مرجع سابق، ص٣٩.

[١٠] مارينا أوتاواي، الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط، ترجمة: عبدالرحمن عادل، منتدى العاصمة، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bit.ly/2u9nu1j.

[١١] عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، مرجع سابق، ص١٠٢.

العسكري، وأقال قادة المجلس العسكري (حسين طنطاوي وسامي عنان)، وهو الإعلان الذي لاقى ترحيبًا من معظم التيارات والأحزاب السياسية حينها.

وأمام المهزلة القضائية التي سميت بمهرجان البراءة للجميع، وحالة الاضطراب والمعارضة المستمرة والمتأججة ضده من التيار العلماني، أصدر الرئيس في 22 نوفمبر 2012 إعلانًا دستوريًا جديدًا يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام عبد المجيد محمود، وحصَن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حق اتخاذ أى إجراءات وتدابير تجاه أى خطر يهدد ثورة يناير، وجعل ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن.

وهو ما أثار ردود فعل التيار العلماني وفلول نظام مبارك ومؤسسات الدولة (ممثلة في القضاء والمجلس العسكري)، وشُنت حملة غير مسبوقة على الرئيس حتى يتنازل عن هذا الإعلان أو يلغيه، وهذا الإعلان جاء أصلًا كرد فعل على عملية التعويق التي تتعرض لها مسيرة الثورة، كما جاء في التعديل الدستوري المستفتى عليه في 2011.

يمكن القول أن جهاز الدولة قد عمل بكل إمكاناته لإغراق الرئيس الجديد في حالة من الفشل، موظفًا في ذلك كل مؤسساته من إعلام وقضاء ومؤسسات أمنية؛ فقد صرح وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم أنه عمل على إعادة جهاز أمن الدولة لسابق عهده، كما اعترف في لقاء بعد الانقلاب أنه لم يكن ينفذ التعليمات الآتية من الرئاسة، واعترف ثروت جودة وكيل المخابرات السابق بأن جهاز المخابرات العامة لم يعط معلومة واحدة صحيحة للرئيس مرسي[12]، بل وحتى المؤسسات الخدمية من قبيل الكهرباء، أحدثت أزمة مفتعلة أوقفها السيسي بعد الانقلاب مباشرة، وكذلك حدثت أزمة بنزين وغيرها.

[١٢] انظر: https://youtu.be/mcbbKi٤٦yNc.

من احتواء الثورة إلى استعادة الدولة.. كيف تقاوم الدولة التغيير

عمار فايد

طالب دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة اسطنبول أيدن تتركز أبحاثه على سياسات الشرق الأوسط.

هذه المقالة مقتبسة من بحث بعنوان "مسار التغيير في مصر بعد 10 سنوات من ثورة يناير"، مركز المسار للدراسات الإنسانية. 7 أبريل 2021.

بعد مرور عشر سنوات من ثورة يناير 2011، ونحو ثمان سنوات من الانقلاب العسكري، يرسل النظام الحاكم في مصر إشارات متضاربة، تعكس بعضها ثقة بالغة تجاه السيطرة الشاملة على الأوضاع الداخلية، بينما لا يمكن فهم الإشارات الأخرى سوى بأن استقراره الحالي بالغ الهشاشة ويفتقد لمقومات الاستمرار. ولتقدير مدى تقدم أجندة النظام، أو تعثرها، يجب ابتداء معرفة هذه الأجندة.

ما الذي يسعى إليه النظام حقا؟

إذا أمكن تلخيص ما يسعى إليه نظام السيسي، فهو: "استعادة الدولة". لقد مثّل صعود الإخوان لرئاسة البلاد إحساسا لدى المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن ونخبة البيروقراطية بأن الدولة اختُطفت؛ ليس فقط لأن الإخوان هم عدو الدولة التاريخي، ومنافسها الإيديولوجي، ولكن لأن هذا تزامن مع تهديد بـ "استباحة الدولة" بصورة عامة: وزراء الحكومة والمحافظون، تعيينات القضاء والنيابة العامة، الدراسة في الكليات والمعاهد العسكرية والشرطية، تركيبة مجلس الشعب والشورى والجمعية الدستورية... إلخ. مثّل هذا تهديدا لنخبة الدولة التي تتوارثها منذ عقود، والذين نظروا لهؤلاء الوافدين على الدولة من خارجها كغرباء وطارئين، ليس من حيث تأهيلهم أو قدراتهم الشخصية كأفراد، ولكن في الأساس من حيث كونهم ببساطة مواطنين عاديين لا ينتمون اجتماعيا ولا أيديولوجيا لشبكة ودوائر النخبة.

وقد عبّر قائد كبير بالمجلس العسكري عن نفس الحالة قائلا لأحد المسؤولين البارزين في عهد الرئيس الراحل "محمد مرسي"، عقب الانقلاب العسكري خلال محاولة لإقناعه بالعمل مع النظام الجديد: "هذه دولة محمد علي، فيها باشوات وفلاحين". هنا، الانتقال من جمهور "الفلاحين" إلى طبقة "الباشوات" لا يتم بمستوى اقتصادي معين أو تأهيل أكاديمي أو خبرة تخصصية. بل ولا حتى تم من خلال العمل في جهاز الدولة في منصب رفيع خلال عهد الرئيس "مرسي"؛ لكن شرط الانتقال هو العمل مع نخبة الدولة التاريخية بناء على دعوتها هي.

ولذلك، فإن تأمل إجراءات النظام وسياساته الاقتصادية والأمنية، يجعل من الراجح أن تحديد النظام للمشكلة التي عليه التصدي لها لا تتمثل فقط في ثورة يناير 2011 واحتمالات تكرار موجاتها فحسب، ولكن أيضا تتمثل في نظام حكم "حسني مبارك" الذي "أضعف الدولة"، وأفقدها السيطرة اللازمة/الطبيعية على السياسة والاقتصاد، ومن ثم جعل الثورة ممكنة، وهيأ المناخ لتحدي الدولة من قبل المجتمع.

من بين أهم ما يمكن الإشارة إليه كمثال لهذه الخطوات والآليات، ما يلي:

أولا: إعادة صياغة المزاج الشعبي

من أجل مقاومة الخطاب العام الذي كان يضع الأولوية لتعزيز الديمقراطية وضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة، كان على النظام تطوير خطاب آخر وفرض أولويات أخرى. لذلك، ومن خلال هيمنة شاملة على الخطاب الإعلامي، عملت الدولة على تصدير متطلب آخر أكثر إلحاحا: الأمن؛ ليس في جوانبه الشاملة - التي تشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي على سبيل المثال - ولكن الأمن في مفهوم بدائي تماما: الأمن الشخصي بمفهوم "هوبز"، أي الحماية من الأذى المادي ومن الاعتداء على الممتلكات، بدلاً من الحماية من انتهاك الخصوصية أو العمل على تحقيق ظروف حياة أفضل. الأمن متمثلا في أن يخرج الشخص من بيته ويعود إليه دون أن يعتدي عليه أحد في الطريق، أو أن يسطو على بيته أثناء غيابه. من هذه الزاوية يتم استدعاء سلطة الدولة، والإيمان بضرورتها كمزود للأمن، قبل أن تكون مسؤولة عن التنمية. كما تتحول الديمقراطية نفسها إلى نوع من الرفاه الذي يمكن تأجيله أو حتى التضحية به.(1)

الحقيقة أن هذه ليست حالة مصرية فريدة. فالأنظمة الاستبدادية عموما لا تمارس الهيمنة على المجتمع من خلال العنف وممارسة القهر وفرض الطاعة من أعلى فقط، ولكنّها أيضا تطور أشكالا مخادعة للسيطرة والإقناع، وبتعبير "بياتريس هيبو Béatrice Hibou": "لا تُفرض السلطة من الأعلى، ولكنها تتحايل على الرغبات، وعلى تلك العناصر الإيجابية التي تحرك الأفراد". ومن ثم، تصبح الدولة وسلطتها مطلوبة، وتخلق ما يسميه فوكو "رغبة الدولة"، حيث يكون مطلب تدخل الدولة وحضور سلطتها "يتعلق بالأمن والاستقرار بقدر ما يتعلق بالحماية والبناء الوطني أو العدل والمساواة".(2)

قد تفسر "معادلة الحماية" هذه مؤشرا

لمزيد من التفصيل حول توظيف الحاجة للأمن بهدف قمع رغبات التغيير، ينظر: أحمد الغنيمي. (٢٠٢٠، ٢ أكتوبر). فخاخ الاستقرار ونظام ٧/٣ في مصر. جدليّة.
وينظر أيضا حول مقايضة الديمقراطية بالأمن:
Shikaki, K. (٢٠٢٠, January٤:). Stability vs. Democracy in the post Arab-Spring: What choice for the EU? EU-LISTCO, Policy Papers Series No
بياتريس هيبو. (٢٠١٧). التشريح السياسي للسيطرة (ترجمة غازي برو، ونبيل أبو صعب). الدار العربية للعلوم ناشرون. (ص. ٨٩).

يستحق التأمل. فبينما تتدهور الأوضاع الاقتصادية، تظهر استطلاعات للرأي(3) ثقة لافتة في قدرة الحكومة على توفير الحماية للمواطنين. كما تظهر دائما نسبة ثقة مرتفعة في مؤسسة الجيش، رغم أن مسؤولية الجيش عن إدارة البلاد كان من المتوقع أن تجعله عرضة بنسبة متزايدة للمحاكمة الشعبية على نجاح وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. لكن يبدو أن الوظيفة الأولى التي مازالت تهمين على خيال الرأي العام هي مدى قدرة الحكومة، والجيش وأجهزة الأمن، على فرض النظام وتحقيق الأمن.

ثانيا: من الدولة العميقة إلى تمثيل الدولة

تجربة سنوات الثورة فيما يبدو جعلت الجيش يراجع جدوى الاكتفاء بدور "الدولة العميقة". فجأة وجدت قيادة المؤسسة العسكرية نفسها في معادلة تقتضي تحصين وضعها الحالي والمستقبلي ليس فقط من خلال الأمر الواقع، أو تفاهمات ما وراء الكواليس؛ ولكن كان لابد من تقنين هذا الوضع، وتحصينه بنصوص دستورية وقانونية معلنة. أي تقرر الانتقال من حالة الدولة العميقة، إلى إعلان تمثيل الدولة بشكل سافر؛ ومن ممارسة دور الشريك الصامت في أنشطة اقتصادية، إلى التحكم في السوق من خلال قوانين وشركات رسمية وعقود واتفاقات(4). لا يعني الانتقال من حالة الدولة العميقة إلى التمثيل المعلن للدولة تراجع السيطرة، أو التخلي عن النفوذ البيروقراطي والأمني. علي العكس، الاعتراف بالسيطرة وممارستها بشكل معلن يوفر ميزة اكتشف قادة الجيش أنهم يفتقدون إليها في أشهر الثورة، وهي ميزة التمتع بوضع دستوري وقانوني لا يخضع لمساومات أو لتطمينات أي وافد على الدولة من خارجها، كما في حالة حكومة الرئيس الراحل "محمد مرسي" أو لجنة كتابة الدستور عام 2012.

> لقد مثّل صعود الإخوان لرئاسة البلاد إحساسا لدى المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن ونخبة البيروقراطية بأن الدولة اختُطفت؛ ليس فقط لأن الإخوان هم عدو الدولة التاريخي، ومنافسها الإيديولوجي، ولكن لأن هذا تزامن مع تهديد باستباحة الدولة بصورة عامة

للاطلاع على نتائج مشروع "الباروميتر العربي"، ينظر: جمال عبد الجواد. (٢٠١٣، مارس). استطلاع الرأي العام في مصر: الدورة الثالثة. الباروميتر العربي.

وانظر نتائج مصر الدورة الخامسة (٢٠١٩) هنا

وينظر مقارنة لمؤشرات الأمن والاقتصاد والثقة في الحكومة والرئيس في: اسحاق ديوان، نديم حوري، ويزيد صايغ. (٢٠٢٠، ٢٦ أغسطس) مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول. مبادرة الإصلاح العربي.

ولنتائج استطلاع زوغبي، ينظر:

Zogby Research Services. (٢٠١٨), Middle East Public Opinion.

للاطلاع على التوسع الهائل في أنشطة الجيش خلال عهد "السيسي"، ينظر: يزيد صايغ. (٢٠١٩، ١٤ ديسمبر). أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري. مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

وينظر أيضا: اسحاق ديوان، نديم حوري، ويزيد صايغ. (٢٠٢٠، ٢٦ أغسطس) مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول. مبادرة الإصلاح العربي.

ثالثا: تطوير الرقابة الشاملة وتعزيز السيادة

ليس من قبيل المصادفة أن النظام يبدو على عجلة في أمره تجاه إجراءات لا يجب أن يكون لها الأولوية، على الأقل من وجهة نظر مراقبين، مثل مشروعات ضخمة كالعاصمة الإدارية الجديدة وشبكة الطرق التي تعيد رسم خريطة القاهرة، أو إجراءات أخرى كان من الممكن تأجيلها مثل مسألة تقنين أوضاع المنازل "المخالفة"، وتسجيل العقارات غير المسجلة. فضلا عن إجراءات تنظيمية متنوعة تبدو عادية، مثل تسجيل شرائح الهاتف المحمول وربطها بالرقم القومي، وتسجيل عقود إيجار العقارات في قسم الشرطة، وتركيب الشريحة الالكترونية للسيارات بشكل إلزامي.... الخ. للوهلة الأولى، تبدو هذه الإجراءات غير مترابطة، ولها طابع اقتصادي-تنموي، أو تنظيمي إداري، لكنها جميعا، رغم اختلاف حجمها ومجالها، تشترك في سياق واحد: تطوير آليات الرقابة، وتحقيق السيادة الشاملة. من أوجه الفوضى التي يؤمن "السيسي" أن عليه التصدي لها هي عدم سيطرة الدولة على المواطنين بشكل كاف. أظهرت الثورة أن أعدادا قليلة يمكنها توظيف وسائل تكنولوجية حديثة بشكل غير نمطي بالنسبة لأجهزة الأمن، وهو ما يمكن أن يطلق سلسلة من الأحداث التي قد تخرج عن السيطرة. ولكي تكون الدولة قادرة على إجهاض مثل هذه التحركات، ثمة بنية تحتية لابد من استكمالها حتى يتم تحقيق مفهوم السيادة الشاملة، الذي أشار إليه ميشيل فوكو "لا أحد من رعاياي يمكنه الهروب، ولا أي من أفعالهم غير معلومة"(5). يجب أن تكون الدولة قادرة على معرفة ما يقوم به المواطنون في أي وقت، أين يسكنون، تحديد مكانهم متى أرادت، مع من يتحدثون عبر الهاتف، وماذا يكتبون على شبكات التواصل.. الخ.

صحيح أن هذه طبيعة الدولة الحديثة، لكنّ إعطاء الأولوية لهذه المشروعات والإجراءات في ظل الحالة الاقتصادية للبلاد يعكس أهميتها من وجهة نظر النظام. وبحسب ملاحظة "إسحاق ديوان"

Foucault, M. (٢٠٠٩). Security, territory, and population (G. Burchell, Trans.). Palgrave Macmillan. (p. ٦٦).

اسحاق ديوان، نديم حوري، ويزيد صايغ. (٢٠٢٠، ٢٦ أغسطس) مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول. مبادرة الإصلاح العربي.

وآخرين(6)، فإن مسارات توجيه الحكومة لمواردها تعكس إرادة سياسية وأولويات مختارة بشكل مقصود، وليس نتيجة عدم توفر الموارد اللازمة.

فمثلا، تمثل العاصمة الإدارية الجديدة في جوهرها مشروعا أمنيا. أظهرت الثورة أن الدولة "مكشوفة" أمام سكان العاصمة، وأن تركُّز مؤسسات استراتيجية في منطقة وسط البلد أصبح يمثل تهديدا أمنيا. لذلك، ستصبح منطقة وسط البلد مستقبلا على هامش البلد! بل إن الميدان نفسه الذي احتضن الثورة سيتحول إلى جراح كبير تَحُول تضاريسه الجديدة دون احتواء مئات الآلاف كما السابق(7). وعموما، أعيد رسم خريطة العاصمة العجوز بشبكة الطرق والكباري التي تفتقد للكثير من منطق العمران ومعايير الجمال، بحيث بات يسهل أمنيا التحكم فيها وفصلها إلى مربعات أمنية منعزلة. وأخيرا، سينتقل قلب الدولة، "وعقلها"، إلى العاصمة الجديدة، حيث يتم البناء والتخطيط العمراني ابتداء وفق هندسة أمنية، كما سيتم التحكم في طبيعة العاملين والقاطنين، وعددهم، بحيث تظل العاصمة دائما تحت السيطرة.

أما في الجانب الالكتروني، تقوم الحكومة باستثمار متقدم في منظومات "البيانات الضخمة Big Data" ليس فقط من أجل تجميع معلومات المواطنين من كافة قطاعات الحكومة الخدمية والأمنية، ولكن من أجل تحليلها واستخدامها وفق المتطلبات الأمنية. كما أصدرت الدولة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (قانون رقم 175 لسنة 2018)، الذي يجعل المواطن عاريا إزاء سلطة أجهزة الدولة المطلقة في الحصول على كافة بياناته ومعلوماته التي يُلزم القانون شركات الاتصالات بتجميعها والاحتفاظ بها(8). أما إجراءات مثل تسجيل العقارات، وضع الملصق الالكتروني لجميع المركبات عدا الموتوسيكل (9)، إبلاغ قسم الشرطة بهوية المستأجر الجديد لأي عقار(10)، تقنين مهنة "السايس"(11)، وحتى الاتجاه لتقنين مهنة "البواب" فتتم لأسباب أمنية بالأساس. ليس فقط من خلال التحكم فيهم من خلال سلطة منح ترخيص مزاولة المهنة مقابل ضمان ولائهم وتعاونهم مع أجهزة الأمن، ولكن أيضا بهدف "ضبط المنظومة الأمنية بعدم اختراق أي عناصر إرهابية لتلك المهنة"(12)

Roux, M. (١ February ,٢٠٢١). A century of revolutionary centrality; Tahrir Square is Egypt's heart. Le Monde Diplomatique.

الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر (ج)، ١٤ أغسطس ٢٠١٨. قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وزارة الداخلية المصرية، تطبيق منظومة مرورية إلكترونية متكاملة [فيديو].

ولمعرفة العقوبات التي ستطبق في حالة إزالة الملصق الإلكتروني: ينظر: عبد الرحمن السيد، "تعرف على عقوبة قانون المرور لإزالة الملصق الإلكتروني من السيارات"، اليوم السابع.

تمثل هذه واحدة من التعديلات التي أدخلت على قانون "مكافحة الإرهاب"! وهو أمر ينتج عن مخالفته عقوبة الحبس لمدة سنة. حيث نصت المادة (٣٣ مكرر) على معاقبة كل من أجر عقارا أو وحدة دون إخطار قسم أو مركز الشرطة الكائن في دائرته العقار، بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه، ولا تجاوز ١٠ آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ينظر

تم تقنين مهنة "السايس" الذي ينظم عملية انتظار السيارات في الشوارع، واشتراط حصول من يقوم بها على ترخيص من السلطات المختصة، وفق القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم انتظار المركبات في الشوارع، والذي صدرت لائحته التنفيذية بقرار من وزير التنمية المحلية، اللواء محمود شعراوي، يوم ١٨ يناير ٢٠٢١. لمزيد من التفاصيل ينظر

وينظر أيضا

أحمد علي. "التفاصيل الكاملة لمشروع "البوابين".. نقابة ومحل سكن ثابت وقاعدة بيانات". مصراوي، ١٨ أبريل ٢٠١٨.

خاتمة

تتطلب عملية توقع مسارات مستقبلية الكثير من الشجاعة والطاقة النفسية لتحدي هيمنة الواقع وسطوته. وليس المهم "توقع" السيناريو الصحيح، ولكن امتلاك الموارد والقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف السيناريوهات والاستجابة لها بفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المؤمنون بالتغيير لإعادة التموضع في خيال المجتمع كبديل سياسي. فبينما ينظر قطاع من الجماهير إلى سياسات النظام الحالي باعتبارها فاشلة أو جائرة أو جعلت حياتهم أسوأ(13)، يكاد لا توجد جهة أو نخبة يراهن عليها الرأي العام كبديل، ربما إلا الدولة نفسها مجددا. لذا، من الضروري تراكم خطاب سياسي للمعارضة، يشمل توجهات محددة ورؤى جزئية واضحة يمكنها مع الوقت بناء وعي مشترك حول ما يجب أن تكون عليه البلاد، وهو ما يتحول عمليا إلى اطمئنان تلقائي بأن ثمة بديل بات متوفرا.

إن الأسباب الكامنة للرفض والتمرد على الدولة العربية يجري تغذيتها، وتكثيفها، خاصة وأن أنظمة الثورة المضادة فشلت بصورة فادحة في إقناع الجماهير العربية بجدارتها السياسية والأخلاقية. وإذا كنا نجزم بأن الربيع العربي ليس فورة عابرة، فمن المبكر تماما افتراض أن الواقع الحالي لا يمكن هزيمته. لكنّ احتكام الدولة العربية لمنطق العنف والتوحش وضع مسار التغيير أمام معادلة عالية التكلفة. لذلك، سيكون إعادة التوازن لهذه المعادلة ضرورة ملحة لإعادة وضع الربيع العربي على مسار أكثر قابلية للمضي قدما نحو غايته المرجوة. وهذه ليست مسؤولية الجماهير الغاضبة، ولكنها مسؤولية السياسة بشكل أساسي؛ التي يقع على عاتقها بناء جبهات قوية وتعزيز دفاعات المجتمع وإتاحة خيارات وبدائل أوسع أمام حركته التاريخية.

بحسب استطلاع مركز "زوغبي" عام ٢٠١٨، اعتبر فقط ١٩٪ من المصريين أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح. بينما اعتبر ٦٤٪ من المصرين أن أحوالهم صارت أسوأ مما كانت عليه قبل ٥ سنوات مضت. ينظر:Zogby Research Services. (٢٠١٨), Middle East Public Opinion.

تطور أدوات المجتمع أمام السلطة: التراكمات الخفية والمفاجآت الكبرى

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA بجامعة صباح الدين زعيم وبمنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

هل انتهت الحالة الثورية في مصر أم من الممكن تكرارها؟ يصعب الإجابة على سؤال: إذا كانت الحالة الثورية التي وقعت في 2011 يمكن أن تتكرر أم لا، بشكل قطعي، وهو تقدير فشلت العديد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية في تقديره بشكل صحيح، كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما؛ إلى فشل الأجهزة في تقدير وقوع الثورة في الدول العربية وانتقالها من تونس إلى مصر، أو عدم إلمام مستشارو الرئيس بتلك التقديرات.[1] لا يختلف الأمر عند الأجهزة الأمنية المصرية، فقد قدرت مباحث أمن الدولة أعداد المتظاهرين يوم 28 يناير بنحو خمسة آلاف متظاهر بحسب ما أشار له اللواء حسن عبدالرحمن في تقرير لجنة تقصي الحقائق.[2]

[١] صباح أيوب، سجال البيت الأبيض والـ«سي آي إي»: لماذا لم نتوقّع الثورات؟، جريدة الأخبار اللبنانية، فبراير ٢٠١١، https://al-akhbar.com/International/٨٤٢٠٦

[٢] أحمد مولانا، دهاليز الأمن المركزي .. النشأة والمكونات (١٩٦٩ - ٢٠١١)، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، يناير ٢٠٢١، https://bit.ly/٣DHlAjA

كما أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فشلت في تقدير الموقف آنذاك، وطالب أعضاء في الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بسبب الإخفاق الاستخباري في تقدير الموقف،[3] ولا يختلف ذلك أيضًا عن فشل أجهزة الاستخبارات الأوروبية في تقدير خروج الثورات، هذا الفشل المركب ينم عن جهل بالتطورات المجتمعية، لا سيما فيما يخص تطور أدوات التواصل ومدى قدرتها وتأثيرها.

أخذت أدوات التغيير والتعبير عن الرأي مطلع القرن الحادي والعشرين تتطور بشكل مضطرد، حيث ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إنشاء قنوات اتصال بين الشباب الطامح للتغيير والشعوب.

وحققت وسائل التواصل الاجتماعي سرعة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والتفاعل معها في آن واحد، واستطاع العديد من قطاعات المجتمع متابعة الأحداث والتفاعل معها، وهو الأمر الذي عزز من حركة الشباب على الأرض في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، وهو ما دفع جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات إلى استخدامها كأداة لمخاطبة الشباب والكتل الفاعلة في المجتمع.

كان الإقبال الكبير على استخدام وسائل

التواصل الاجتماعي سببه سيطرة الدولة، ومجموعة من رجال الأعمال المقربين للسلطة على وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة سواء الحكومية أو الخاصة، فقد ساعد الانترنت الفئات المعارضة للنظم المستبدة وسياساتها القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان على نشر آرائهم، وتوجيه النقد لسياسات الدولة.

كما سعت جميع الكيانات المجتمعية والسياسية إلى توظيف أدوات التواصل الاجتماعي، من أجل الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الشباب عبر خطابها الإعلامي المباشر في ظل الحصار المفروض عليها في القنوات والأدوات الإعلامية التقليدية.

بدأت الموجة الأولى مطلع القرن الحادي والعشرين باستخدام المدونات، ثم تبعها موجة أخرى باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدا فيس بوك

[٣] محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل ٢٠١١، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx

وتويتر، حيث مثّل تطور تكنولوجيا الاتصال نقطة إيجابية للشباب في تنظيم أنفسهم وإطلاق الدعوات وحشد الجماهير ضد الأنظمة الاستبدادية والشمولية في منطقة الشرق الأوسط.[4] وعلى الرغم من اختلاف المآلات والنتائج بين ثورات مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن بسبب سياقات داخلية وأخرى دولية، إلا أن عامل سرعة انتشار المعلومة، وسرعة الاتصال، كانت عنصرًا جديدًا في الصراع، ساهمت تلك الأدوات في تنظيم حالة الغضب، ونقله من الساحة الافتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات إلى الشوارع والميادين، وأدت في النهاية إلى سقوط تلك الأنظمة.

وساهمت التكنولوجيا في رفع الوعي الجمعي للشعوب العربية،[5] فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي عاملًا مهمًا لا يمكن إغفاله، وذلك لتأثيرها المباشر والمتراكم على سلوك الجماهير وحضورها كفاعل رئيسي في عملية التغيير وصناعة القرار. ففي مصر تبلغ كتلة الشباب ما دون 35 عامًا نسبة 67,2٪ من إجمالي تعداد السكان البالغ 101 مليون نسمة لسنة 2019، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التابع للدولة[6]، فيما ترتفع أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت بمعدلات سريعة بعد الثورة.

حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 54,7 مليون شخص عام 2020 في زيادة قدرها 22٪ عن عام 2019، وبعدد يصل إلى 9,8 مليون مستخدم، بينما يبلغ تعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي 42 مليون شخص[7]، وبمقارنتها مع إحصائيات 2006 سنجد أن نسبة أعداد المستخدمين من إجمالي تعداد الشعب كانت 7٪ فقط[8]، فيما أصبح عدد مستخدمي الإنترنت من الشعب في 2020 أكثر من نصف التعداد.

لقد كانت الثورة عاملًا مهمًا في ارتفاع عدد المستخدمين، وتَطَلُّع الشباب إلى أن يكون

> **ساهمت التكنولوجيا في رفع الوعي الجمعي للشعوب العربية، فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي عاملا لا يمكن إغفاله، وذلك لتأثيرها المباشر والمتراكم على سلوك الجماهير وحضورها كفاعل رئيسي في عملية التغيير وصناعة القرار**

[٤] Wilson, Mark I., and Kenneth E. Corey. "The role of ICT in Arab spring movements." Netcom. Réseaux, communication et territoires ٤/٣-٢٦ (٢٠١٢): ٣٤٣-٣٥٦.

[٥] Alhindi, Waheed Ahmed, Muhammad Talha, and Ghazali Bin Sulong. "The role of modern technology in arab spring." Archives des sciences ٦٥, no. ٨ (٢٠١٢): ١٠١-١١٢.

[٦] Center Agency for public mobilization and statistics, Population Estimates By Sex and Age Group ٢٠١٩/٧/١, https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=٥١٠٩&Year=٢٣٤٤٨

[٧] https://datareportal.com/reports/digital-egypt-٢٠٢٠

[٨] https://www.internetworldstats.com/af/eg.htm

عنصرا فاعلًا عبر صناعة المحتوى، وكسر احتكار الدولة وسيطرتها على الإعلام، والأهم هو وجود قناعة بأنها تمثل أداة من أدوات التغيير.

لقد أدت إمكانية الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع إلى إنشاء طبقة فرعية جديدة للتفاعلات والأنشطة الافتراضية، وهو ما انعكس بحدوث تحول جذري في الحياة اليومية للمجتمع، فقد أنشأ ذلك نظاما بيئيا معقدا في حد ذاته، حيث يبلغ حجم التفاعلات الافتراضية اليومية بلايين التفاعلات، كما يدخل ملايين المستخدمين إلى قواعد البيانات والشبكات[9]، وبهذا صنعت وسائل التواصل الاجتماعي نمط حياة مختلفا تمامًا عن نمط ما قبل الثمانينيات والتسعينيات، وكان عدم إدراك النظم الشمولية في المنطقة العربية لحجم التأثير الذي يمكن أن تصنعه وسائل التواصل الاجتماعي سببا مباشرًا وغير مباشر في سقوط هذه الأنظمة.

كما يمكن أن نلاحظ ارتفاع الترابط والتواصل بين المجتمعات عالميًا بسبب التطور التكنولوجي المتسارع، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على التوصيف الأمني للقضايا، حيث تحولت القضايا المحلية والوطنية إلى قضايا عابرة للحدود، يتفاعل معها مكونات غير محلية سواء جهات رسمية حكومية، أو غير رسمية، أو تنظيمات وكيانات مختلفة.[10]

الظواهر الناشئة: حول ظاهرة حضور الشعب

إن الرابط بين ثورات الربيع العربي يتمثل في حضور المجتمع ومكوناته كفاعل مباشر في المشهد، الأمر الذي تسبب في إرباك الدول الإقليمية وعلى رأسها إسرائيل التي كانت تشاهد موجات الربيع العربي في رعب،[11] وعلى وجه الخصوص الثورة المصرية.[12]، حيث ردد المتظاهرون في ميدان التحرير أكثر من مرة هتافات مثل "على القدس رايحين شهداء بالملايين"، و"بالروح بالدم نفديك يا أقصى"[13]، كما تعرض مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة للاقتحام خلال مظاهرات 9 سبتمبر 2011[14]، وظهر الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية بشكل واضح

[٩] Kavalski, Emilian, ed. World politics at the edge of chaos: Reflections on complexity and global life. SUNY Press, ٢٠١٥. P ٢١٣.

[١٠] Kavalski, Emilian, ed. World politics at the edge of chaos: Reflections on complexity and global life. SUNY Press, ٢٠١٥. P ٢١٤.

[١١] Sabry, Mohannad. Sinai: Egypt's linchpin, Gaza's lifeline, Israel's nightmare. Oxford University Press, ٢٠١٥.

[١٢] mahmoud muhareb, israel and the egyptian revolution, Arab center for research & Policy studies, ٢٠١١, https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx

[١٣] حديث الثورة – التوتر المصري الإسرائيلي، قناة الجزيرة، ٢٠١١ أغسطس، https://www.youtube.com/watch?v=Uiers٠٧pw٣A

خلال حرب غزة عام 2012، وانعكس ذلك أيضا على المستوى السياسي والدبلوماسي، حيث زار رئيس الوزراء المصري آنذاك هشام قنديل قطاع غزة كأول زيارة من نوعها، وكذلك فعل وزير الخارجية التونسي وقتها رفيق عبد السلام، بجانب دخول القوافل الطبية التي توافدت من كل البلدان العربية والإسلامية، والتي شارك في تنظيمها الاتحادات الطلابية والأحزاب والجمعيات غير الحكومية، أنشأت الثورة مجموعة من الظواهر الجديدة في المنطقة.

حينها أخذت بعض الأنظمة في الإقليم تتعامل بارتباك وتَرَدُّد إزاء هذه الظواهر الجديدة، فيما اتخذت أخرى قرارات وسياسات تفتقر لفهم وإدراك طبيعة المظاهرات التي خرجت، لكن في المجمل نستطيع أن نقول أن ثورات الربيع العربي اتسمت بحضور الجماهير في المشهد كفاعل رئيسي ومحرك للأحداث، ما دفع الأنظمة الشمولية في منطقة الشرق الأوسط للعمل على تطوير أدوات مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، وأنشأت إدارات متخصصة داخل كل وزارة ومؤسسة للتواصل مع المجتمع من أجل مراقبة المجتمع، ورصد ما يدور من نقاشات وموضوعات مرتبطة بها بجانب تلبية الخدمات.

ويمكن أن نلحظ حجم الحضور القوي والفاعل للأجهزة الأمنية المصرية في التعاطي السريع مع أي مشكلة تُثار في مواقع التواصل الاجتماعي، حرصا من الدولة على إثبات حضورها أمام المجتمع والعمل على حل المشكلات من بدايتها قبل أن تتفاقم أو تتراكم.

ومع ذلك فإن تنامي أعداد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الاتجاه الجديد الصاعد والمتمثل في موقعي انستجرام وتيك توك، وتقديم المحتوى المرئي، يجعل من عملية رصد وتحليل المعلومات والتعاطي معها أمرًا معقدًا يتطلب إمكانات أكبر وقدرات عالية، قد تعجز أجهزة الدولة في التعاطي مع التطورات المتسارعة، الأمر الذي يجعل من حالة الثورة في الشارع، أو تكرار خروج مظاهرات واحتجاجات واسعة أمرًا يمكن أن يتحقق في ظل تنامي الأزمات الاقتصادية والمعيشية، واتساع دائرة الفقر، وانغلاق مجال العمل العام.

الخلاصة هنا؛ أن الجماهير أصبحت فاعلًا رئيسيًا بعد الثورات.

[١٤] BBC, Egyptian protesters break into Israeli embassy building, ١٠ Sep ٢٠١١, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-١٤٨٦٢١٥٩

سُبل

subulmagazine.com
subul.magazine@gmail.com
facebook: subul.magazine